

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

المتجددة للمتكلمين لهذا الجزء من عملنا ستغلق اليوم، الساعة ١٨/٠٠. وعلى جميع الوفود التي تعترم تناول الكلمة أن تسجل أسماءها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

وأود، فضلا عن ذلك، أن أذكر الوفود بالوقت المحدد في ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفة وطنية، و ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم عدة وفود.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): باسم الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي: أستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا، والمكسيك، ونيجيريا، وهولندا، واليابان، أود أن أعرب عن ثماني القلبية إليكم، السفير فان أوستروم، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السبعين. وأؤكد لكم على تقديم كامل الدعم من المبادرة خلال قيادتكم الناجحة للجنة.

ونجدد، نحن أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تصميمنا على بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا، سنبدأ بتبادل الآراء التقليدي مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دوراتها السابقة وتقديم التقارير.

سأعلق الجلسة الآن لنتمكن من النظر في هذا الموضوع في إطار غير رسمي، تمشيا مع الممارسة المتبعة للجنة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٠٥، واستؤنفت الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن القائمة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)), Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1530855 (A)



ولا تزال المبادرة منفتحة للحوار والتعاون مع فرادى الدول الأطراف، والمجموعات الإقليمية، والمجتمع المدني من أجل المساعدة على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تجديده التوافق في الآراء وتعزيزه في عام ٢٠٢٠.

**السيد روث - سنير (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤس مداولاتنا. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه، فضلا عن ثقتنا في قدرتكم على توجيه المناقشات إلى نتيجة ناجحة.

وإسرائيل تدعم رؤية شرق أوسط خالٍ من الحروب والعداء وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتلك رؤية ينبغي أن يصبو إليها كل سكان المنطقة، على أساس الأمل في السلام، والاعتراف المتبادل والمصالحة ووقف كل أعمال الإرهاب والعدوان والعداء. وفي الوقت نفسه، ترى إسرائيل أنه لا يمكن فصل عمليتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح عن سياقهما. وينبغي صياغتهما بطريقة تعالج الظروف والتحديات والتهديدات ذات الصلة السائدة في المنطقة. ولا يمكن فصل هاتين العمليتين عن البيئة المحيطة المحفوفة بالمشاكل، وهي سبب وجودها.

وحتى يكون لعمليتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح مغزى وأهمية، علينا أن نبدأ بتحديد جوهر المشاكل التي تحتاج إلى معالجة وأبجع الطرق للتصدي لها، ومن ينبغي له أن يشارك في هذه العملية، والمهيكل الأمني الأوسع نطاقا الذي ستحدد العملية أو الاتفاق في إطاره. والشرق الأوسط لا يختلف عن ذلك. والمبادرات لبدء حوار إقليمي بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن ترسخ بقوة في الواقع. وحتى يحالفها التوفيق، ينبغي أن تتناول كل الجوانب ذات الصلة بالأمن الإقليمي وتعزيز الأمن الفردي والجماعي للشركاء الإقليميين كافة.

ومنذ عقدت الدورة السابقة للجنة الأولى، شهدت منطقة الشرق الأوسط مزيداً من زعزعة الاستقرار والتطرف. ولم

النووية. وتحقيقاً لتلك الغاية، سنواصل العمل معا لوضع تدابير ملموسة وعملية للنهوض بكل من نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين باعتبارهما عمليتان تعزز كل منهما الأخرى.

ونؤكد مجدداً على التزامنا الراسخ بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة يشكل هدفاً بالغ الأهمية. وتعد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح العزم على تعزيز تنفيذ المعاهدة بجميع أركانها الثلاثة، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتأسف المبادرة لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء؛ بيد أن ذلك لا يعني أننا ينبغي أن نتخلى عن خمس سنوات اتسمت بالحد الأدنى من الطموح والتقدم.

ولا تزال النتائج السابقة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجيئة وصحيحة، بما في ذلك مقررات وقرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، والوثيقتان الختاميتان للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والأهم من ذلك، خطة العمل لعام ٢٠١٠. ولا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وما فتئت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة بتعزيز تنفيذها والمضي قدماً بمبادرات جديدة يمكن إحراز تقدم فيها.

ولذلك تدعو المبادرة الدول الأطراف إلى مواصلة جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات. وستواصل المبادرة الإسهام بصورة بناءة بهذه الروح للمضي قدماً بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين استناداً إلى مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

أمرأ عادياً جديداً، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم برمته. والاتفاقات الدائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح لا يمكن أن تستند إلى سجل من عدم الامتثال للالتزامات الدولية. فلا يمكن التلاعب بالالتزامات الأخلاقية والقانونية بلا مبالاة.

ولا تزال إيران تشكل أكبر تهديد لأمن الشرق الأوسط وما وراءه. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة الخمسة + واحد لا ينتظر أن يوقف سعي إيران الحثيث إلى امتلاك قدرات الأسلحة النووية. والاتفاق يزود إيران بالموثوق الاقتصادي المستمر، الأمر الذي يمكن النظام الإيراني من مواصلة دعمه للمنظمات الإرهابية من خلال تزويدها بأسلحة متطورة إضافية إلى جانب الدعم المالي والسياسي والتدريب، ويسمح لطهران بالمضي قدماً في أنشطتها التخريبية في المنطقة. وهذه الأنشطة، التي تتناقض مع قرارات أساسية لمجلس الأمن، تجري في الوقت الذي تواصل إيران خطابها العنيف المعادي للسامية وتهديدها ضد إسرائيل وأمن مواطنيها. وحتى بعد الاتفاق بين إيران ومجموعة الخمسة + ١، فقد أعلن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية أنه لا يزال ملتزماً بالسعي إلى تدمير إسرائيل وتعهدهم بألا تعمد إسرائيل بالهدوء لحظة واحدة إلى حين تدميرها. إن الأنشطة السرية لإيران في المجال النووي في الماضي، فضلاً عن استمرار أنشطة التمويه والمراوغة، وسياسة العدوان والعداء، تثير تساؤلات جوهرية بشأن ما إذا كانت الأطراف الفاعلة الإقليمية تتفهم تماماً واجب الامتثال للالتزامات القانونية الدولية.

وفي ظل تلك الخلفية الباعثة على القلق، من الواضح أن أي عملية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح لا يمكن أن تنفصل عن الواقع. وترى إسرائيل أن وجود شرق أوسط أكثر أمناً وسلاماً يتطلب انخراط جميع دول المنطقة في عملية حوار مباشر ومتواصل لمعالجة مجموعة واسعة من التحديات الأمنية الإقليمية في المنطقة، وتشمل كل التحديات والتهديدات التي يواجهها

يكن تآكل سيادة الدولة. يمثل ذلك الوضع أبداً. والأراضي التي كانت في الماضي خاضعة لسيطرة أنظمة مركزية أضحت الآن محل نزاع أو اجتاحتها الجماعات الإرهابية التي جرى التنازل لها عن تلك الأراضي أو تم التخلي عنها. وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تسيطر الآن على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي السورية والعراقية وتدير الحياة اليومية لقرابة ٦ ملايين نسمة. وتسيطر تنظيمات أخرى على مناطق إضافية. وهذا يثير التساؤلات بشأن مدى ممارسة بعض الدول في المنطقة لمهامها الأساسية والسيطرة على أراضيها، والآثار المترتبة على أي عملية إقليمية. وفي ظل تلك الظروف، فإن الإجابة على هذه الأسئلة قد تكون عاملاً حاسماً في استدامة أي مسعى إقليمي.

وفي الشرق الأوسط اليوم، للأسف، تستخدم الأسلحة الكيميائية بشكل مستمر ومنتظم. وإذ نقر بأن إزالة الأسلحة الكيميائية المعلنة للنظام السوري وتدميرها كان إنجازاً هاماً وكبيراً بالفعل، يقلقنا تآكل الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية ونشوء وضع جديد أكثر تساهلاً على حدودنا - يشمل الحفاظ على القدرات المتبقية، وزيادة في استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري، الأمر الذي كان ينبغي أن يتوقف فوراً بعد انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وامتداد استخدام الأسلحة الكيميائية ليشمل جهات فاعلة من غير الدول ومناطق إضافية. ومما يدعو إلى المزيد من القلق أنه نتيجة لتواتر استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري، ومحاكاة المنظمات الإرهابية له في استخدام تلك العوامل، فقد أصبح استخدامها شائعاً تقريباً أثناء القتال. وإلى جانب تآكل الحدود الإقليمية، يشكل ذلك تطوراً سلبياً للغاية، خصوصاً في ضوء طموحات منظمات إرهابية أخرى، كحزب الله والجماعات الجهادية، لاكتساب تلك القدرات وتطبيقها في المستقبل. ولا يمكن أن يصبح ذلك

في بلورة نظام التحقق. وفي هذا العام، استضافت إسرائيل أيضاً حلقة عمل في أعقاب التمرين الميداني المتكامل في الأردن. ووقعت إسرائيل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتشارك بشكل فعال في حوار وثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. واعتمدت إسرائيل سياسة التقيد بنظم جميع الموردين وتدمج قوائمهم لمراقبة السلع في كل تشريعها. وفي هذا الصدد، فإن توقيع إسرائيل على معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي يعكس الالتزام المستمر بنظام قوي ومسؤول لمراقبة الصادرات.

ويجدونا الأمل في أن تكون منطقة الشرق الأوسط أكثر استقراراً وسلاماً وأقل حروباً وإرهاباً إبان الدورة التالية للجنة الأولى، وأن يكون هناك استعداد أكبر للتباحث والانخراط في مناقشة مباشرة وسلمية.

**السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لمنصبكم المهم. ووفدي يتمنى لكم كل التوفيق في العمل المقبل.

بحلول موعد افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة، كان المجتمع الدولي قد حقق نتائج متباينة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وكثيراً ما سمعنا أن الجهود المبذولة في هذا المجال في حالة ركود عميق إن لم تكن في حالة أزمة. ونعتقد أن تلك التقييمات مبالغ فيها. وفي واقع الأمر، فإن السنوات الأخيرة لم تتسم بالمشاكل المتزايدة فحسب، بل اتسمت بعدد من الإنجازات المشهودة أيضاً.

أود أولاً أن أشير إلى الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. لقد نجحنا في التوصل إلى هذا الاتفاق من خلال عملية تفاوضية معقدة للغاية، وبدأنا بدرجة معقولة من اليقين التحرك صوب تنفيذ الاتفاقات، مما يعد دليلاً مقنعاً على فعالية الوسائل السياسية والدبلوماسية في معالجة حتى القضايا شديدة التعقيد.

الشرق الأوسط فردياً وجمعياً على السواء. وهذا الحوار، الذي يقوم على مبدأ التوافق المقبول على نطاق واسع، لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة، على أن يعالج وعلى نحو شامل تصورات كل الأطراف الإقليمية لما قد تتعرض له من تهديدات بغية تعزيز أمنها وتحسينه. والانخراط المباشر، جنباً إلى جنب مع الثقة وبناء الثقة، أساس جوهري لإقامة نموذج أممي جديد في منطقة محفوفة بالحروب والتراعات وتفكك الأراضي الوطنية والمعاناة الإنسانية. وعليه، فقد وافقت إسرائيل في عام ٢٠١١ على الدخول في عملية مشاورات بتيسير من وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في فنلندا، السفير ياكو لايفافا، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت في سويسرا خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف بين إسرائيل وعدد من جيرانها العرب. وكان الغرض الرئيسي من تلك الاجتماعات محاولة التوصل إلى توافق إقليمي بشأن جميع الجوانب الأساسية المتعلقة بمؤتمر كان من المزمع عقده في هلسنكي. وحضرت إسرائيل كل تلك الاجتماعات وانخرطت بحسن نية مع المشاركين الآخرين، ووافقت على اجتماع سادس لم يعقد بسبب إحجام الجانب الآخر عن مواصلة المحادثات.

وما فتئت إسرائيل ترى أن الحوار المباشر الذي يعالج تلك المجموعة الواسعة من التحديات الأمنية بين الأطراف الإقليمية أمر أساسي لأي مناقشة توافقية هادفة بشأن تلك المسألة. وإسرائيل، من جانبها، ستواصل السعي لعقد تلك المناقشة الإقليمية الهادفة، التي يمكن أن تفضي إلى شرق أوسط أكثر سلاماً وأمناً. وفي غضون ذلك، ستواصل إسرائيل سياستها لاعتماد اتفاقات وترتيبات لمراقبة الأسلحة والصادرات، كلما كان ذلك ممكناً. وفي جملة خطوات أخرى، وقعت إسرائيل على معاهدة حظر شامل للتجارب النووية وتشارك بنشاط

المتحدة في رومانيا بما قبل نهاية هذا العام - في الأسابيع القليلة القادمة - يمكن أن يشكل تحديا خطيرا للأمن الدولي. وتمثل هذه الخطوة - إلى جانب استخدام القذائف الموجهة ومهاجمة الطائرات بلا طيار - انتهاكا جسيما آخر من جانب الولايات المتحدة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وأود أن أشير إلى أنه على الرغم من أن نشر هذه المنظومات - القادرة على إطلاق القذائف الانسيابية المتوسطة المدى - ليس محظورا على السفن الحربية، فإن نشرها برا يتعارض مع الالتزامات المبينة في المعاهدة. ونحث حكومي الولايات المتحدة ورومانيا على الاعتراف بالمسؤولية الكاملة عن هذه التطورات والتخلي عن خططهما قبل فوات الأوان.

وعلى الرغم من الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، هناك تحديات خطيرة في مجال عدم الانتشار لا تزال قائمة. وفي هذا السياق، وبصرف النظر عن المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، نود أن نخص بالذكر الممارسة المستمرة من جانب الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي المتمثلة في القيام بمهام نووية مشتركة، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، هناك إشارات كثيرة إلى تعزيز التعاون بين كل من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في التحالف. وتعتزم الولايات المتحدة قريبا تحديث ما لديها من رؤوس نووية حربية موجودة في أوروبا، بينما تخطط البلدان الأوروبية التي توجد فيها تلك الأسلحة النووية لتجديد وسائل الإيصال الجوية الخاصة بها. وبهذه الطريقة، ستستمر هذه الانتهاكات للالتزامات بعدم الانتشار إلى ما لا نهاية.

وعلى الرغم من البيانات الرسمية التي قدمتها الولايات المتحدة ومفادها أنه بمجرد التخلص من التهديد الإيراني المزعوم سيختفي الدافع الرئيسي وراء نشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف في أوروبا، لا يزال المشروع الدفاعي المضاد للقذائف

وقد كان تدمير الأسلحة الكيميائية في سورية إنجازا كبيرا آخر. ونحننا في القضاء على قدرة البلد على شن حرب كيميائية خلال فترة قصيرة بشكل غير عادي، وذلك بفضل التعاون الوثيق بين عدد من الحكومات والأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن الإسهام البناء لدمشق، على الرغم من الأعمال القتالية الجارية.

ويمثل إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، وهي معاهدة دولية، حدثا آخر جدير بالملاحظة. وعلى الرغم من وجود عدد من أوجه القصور الخطيرة التي منعت روسيا من أن تصبح طرفا في المعاهدة، فإننا نرى أنها - من خلال التنفيذ السليم - يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا في محاربة السوق السوداء والسوق الرمادية لتجارة الأسلحة، مما يساعد على تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وأخيرا، على الرغم من المعارضة الواسعة النطاق، تحرز عملية نزع السلاح النووي تقدما سريعا للغاية في الحقيقة. ويمكن أن نستشهد برقمين فقط، ففي عام ٢٠١٠، خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أعلننا أن قوة الردع النووي الروسية تتألف من ٣ ٩٠٠ من الرؤوس الحربية النووية المنشورة. وبحلول المؤتمر الاستعراضي التاسع، المعقود في أيار/مايو، انخفض العدد إلى ١ ٥٨٢ وحدة. أي بعبارة أخرى، أنه في خمس سنوات فقط تم خفض عدد الرؤوس الحربية بواقع مرتين ونصف. وأحث الزملاء الذين يدعون أن عملية نزع السلاح النووي قد توقفت على إلقاء نظرة على تلك الأرقام وتعديل تقديراتهم وفقا لذلك.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نعترف بأن هناك بالتأكيد أسبابا للتوصل إلى استنتاجات متشائمة بل ومنذرة بالخطر. فنشر منظومة إطلاق عمودية من طراز "مارك ٤١"، المزمع تزويد المرفق الدفاعي المضاد للقذائف التابع للولايات

وأود أيضا أن أتطرق إلى بعض المواضيع المحددة الأخرى. إن الحفاظ على الفضاء الخارجي حاليا من الأسلحة ومنع المواجهات المسلحة في الفضاء هو من الأولويات الرئيسية ليس بالنسبة لروسيا فحسب، بل بالنسبة للغالبية العظمى من الدول. وفي الوقت الراهن، لا تزال لدينا فرصة لإقامة حاجز، كتدبير وقائي، أمام حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والذي تصبح إمكانية حدوثه حقيقة على نحو متزايد. وغالبية البلدان ترى أن مشروع المعاهدة - الذي سيكون ملزما من الناحية القانونية - الذي اقترحتة روسيا والصين وقدمته إلى مؤتمر نزع السلاح في صيغة مُستكملة في العام الماضي، سيكون نقطة انطلاق وأساسا لبذل مزيد من الجهد المشترك. ونرى أن الوثيقة جاهزة تماما حاليا للمناقشة في مؤتمر نزع السلاح. ونحث المشاركين في المؤتمر مرة أخرى على تنحية خلافاتهم بشأن برنامج العمل جانبا ليتمكنوا من الشروع في العمل الموضوعي بشأن هذه المسألة. ومن جانبنا، فإننا نعتزم مرة أخرى الإعراب عن دعمنا لمؤتمر نزع السلاح جنبا إلى جنب مع الدول المتفقة في الرأي، وندعو جميع الوفود التي تتشاطر ذلك الهدف إلى الانضمام للبيان.

ومع ذلك، نرى أنه في ظل استمرار غياب عملية تفاوض في جنيف، فإن من المهم اتخاذ خطوة مؤقتة بالترويج لتحقيق عملية مبادرة متعددة الأطراف، تتفق بموجبها الدول المشاركة التي قدمت ردودا على قطع التزام سياسي طوعي بالألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويسرني أن أعلن أنه في ٢٦ أيلول/سبتمبر، قدمت فتزويلا هذا الالتزام في إعلان ثنائي مع روسيا على مستوى وزيرى الخارجية.

وقد ارتفع عدد المشاركين في تلك المبادرة إلى ١١، بينما وصل عدد المؤيدين لها الآن إلى ٣٠ كما شهدنا في عملية التصويت العام الماضي في الجمعية العامة. ونأمل أن يزيد هذا العدد ليصل إلى أكثر من ذلك في هذه الدورة.

في أوروبا جاريا على النطاق المزمع سابقا. والحجة في ذلك أنه لا تزال هناك بعض التهديدات ذات الصلة بالقذائف التي تجعل من المستحيل، على ما يبدو، الحياد عن الخطط المقررة سلفا. ونحن مضطرون إلى أن نستنتج أنه إذا كان هذا هو ما تطلق عليه الولايات المتحدة نهجها القائم على التكيف لإنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف، فإن الشيء الوحيد الذي تعمل على تكيفه هو حججها لتبرير المشروع في حد ذاته، وليس معاييرها.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا عددا من العوامل الأخرى التي تؤثر تأثيرا ضارا على حالة نزع السلاح. وبصرف النظر عن الخطط الانفرادية لتطوير منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف على حساب أمن دول أخرى، هناك أيضا سياسات عرقلة يتبعها عدد من البلدان بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلا عن الجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة لتطوير مفهومها للضربة العالمية الخاطفة، باستخدام أسلحة تقليدية بعيدة المدى ودقيقة التوجيه لأغراض استراتيجية. ويمكن لهذا النهج أن يصبح عقبة لا تقهر أمام اتخاذ المزيد من الخطوات الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية.

ونرى أنه في ظل ظروف قد تكون اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح بأكملها في خطر في ظلها، من الأهمية بمكان أن نركز اهتمامنا على تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي باعتباره مبدءا أساسيا لتحقيق الأمن الدولي وشرطا أساسيا من أجل الحد من الأسلحة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان لأن تعتمد الجمعية العامة إعلانا خاصا بشأن هذا الموضوع. وقد أعد الاتحاد الروسي مشروع وثيقة تحقيقا لتلك الغاية، ونعتزم عقد مشاورات مكثفة مع جميع الدول المعنية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك على هامش الدورة الحالية للجنة الأولى. ونشجع جميع الوفود على المشاركة بنشاط في صياغة تلك الوثيقة توخيا للتوصل إلى اتفاق واعتماد إعلان قوي يمكن أن يكون بمثابة عائق أمام تطور اتجاهات مدمرة في العلاقات الدولية، بما في ذلك في مجال نزع السلاح.

الصدد، تقدمت روسيا بمبادرة لعقد مفاوضات بغية وضع تدابير محددة تهدف إلى تعزيز نظام الاتفاقية. وندعو الجميع إلى تأييد هذا الاقتراح حتى يمكن اعتماد الولاية المناسبة لبدء مفاوضات في المؤتمر الاستعراضي القادم الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويمكن أن تبدأ المفاوضات في عام ٢٠١٧.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس والزعماء من الوفود الأخرى، أننا على استعداد للتعاون الوثيق للاضطلاع بالعمل الموجه نحو تحقيق النتائج في اللجنة الأولى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بكل احترام بأن تتكرم بأن تقتصر في بيانها على ١٠ دقائق لدى التكلم بصفتها الوطنية، و ١٥ دقيقة لدى التكلم بالنيابة عن المجموعات.

**السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** مهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وهي أيضاً الذكرى السنوية السبعين للمرة الأولى والوحيدة في التاريخ التي استخدمت فيها الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي. وقد جعل أول قرار للجمعية العامة القرار ١ (د-١) الذي اتخذ عام ١٩٤٦، نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن التهديد باستخدام أشد الأسلحة خطورة لا يزال قائماً، وإنه الالتزام الأساسي لكافة الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتخذ تدابير ملموسة للتخلص من هذه الأسلحة.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لكازاخستان. وندعم بثبات نزع السلاح النووي ونلتزم بشكل صارم بمبدأ عدم انتشار أسلحة

ولا يمكننا أن ننسى الإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، المعقود في أيار/مايو الماضي. ولا نعتبر ذلك فشلاً لأننا نجحنا كما كان مقرراً في نهاية المناقشات المطولة في التوصل إلى الهدف المنشود، أي، أن ندرس بطريقة شاملة الجوانب المتعلقة بتنفيذ المعاهدة فيما يتعلق بأركانها الثلاثة - وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بسبب اعتراضات ثلاث دول على جزء من مشروع الوثيقة يتعلق بالشرق الأوسط. وهذا أمر مؤسف، إذ انضم بلدان من البلدان الثلاثة إلينا في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونعتقد أن قرار تلك الدول بعرقلة توافق الآراء على حل توفيق في شكل مشروع قرار متوازن خطأ جسيم. ومع ذلك، فإن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل سيظل على جدول الأعمال الدولي حتى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥. إن روسيا على استعداد، سواء بصفتها الوطنية أو مع الدولتين، لمواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة لبلدان المنطقة في تحقيق هذا الهدف. وتظل الخطوة الأولى لتحقيق تلك الغاية هي عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما أود أن أوجه انتباه اللجنة إلى الحالة فيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. فمنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ منذ ٤٠ عاماً، لم تتخذ تدابير جادة لتعزيز نظام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، باستثناء بعض تدابير بناء الثقة. ولكن نظراً للتقدم التكنولوجي المتسارع، تزداد التهديدات البيولوجية بشكل كبير. وفي ذلك

بيننا. وسيقدم الإعلان العالمي بهدف تحقيق توافق عالمي في الآراء. إن الإعلان، من خلال تقديم مجموعة من المبادئ الأساسية التي توحد جميع دولنا على الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، قد يتمكن من إعادة تنشيط العملية العالمية لزرع السلاح النووي ومن كسر الحلقة المفرغة من الانقسامات في مجتمع نزع السلاح.

إن الجمود المزمع في نزع السلاح قد أدى إلى فقدان الثقة في عملية نزع السلاح برمتها. والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الهدف الأساسي سيكون خطوة إيجابية إلى الأمام في استعادة الثقة التي فقدت وبناء ثقة جديدة، الأمر الذي سيساعد في طمأنة المجتمع الدولي بأنه لا يتم دعم نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً فحسب بل إنه أمر واقع فعلاً.

ونحن ندرك الأهمية الكبيرة للعملية التي بدأت بعقد مؤتمرات في أوصلو وناياريت وفيينا - المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وبوصفنا دولة عانت من العواقب الوخيمة للتفجيرات النووية، تؤيد كازاخستان تأييداً تاماً هذه المبادرة وتأمل في أن تفضي إلى زخم قوي وجديد لجهودنا المشتركة لتحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية والتخلص نهائياً من هذه الأسلحة الفتاكة على كوكبنا إلى الأبد. ونعتقد أن استخدام الأسلحة النووية لا يمكن تبريره على أسس قانونية أو أخلاقية، ولا بد من حظر استخدامها.

ونعتقد أيضاً أن ثمة حاجة ملحة إلى بدء مفاوضات بشأن وثيقة ملزمة قانوناً تمنح ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا يمكن إلا لتلك الضمانات أن تبذل على نحو فعال تطلعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لحيازة الأسلحة النووية، التي ترى أنها ضماناً لأمنها. إن كازاخستان، وقد أنشأت مع جيراننا منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، تعتقد اعتقاداً راسخاً في الحاجة إلى إنشاء مناطق خالية من

الدمار الشامل إلى جانب حق الدول غير قابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعرب عن عميق قلقنا إزاء أنه بينما تلتزم بصفة عامة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي، لا تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية أي إجراءات حاسمة للتخلص من الأسلحة النووية. ونأسف تحديداً لفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية، فضلاً عن عدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وبوصفنا بلداً تخلى طواعية عن رابع أكبر ترسانة أسلحة نووية في العالم، ترى جمهورية كازاخستان أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية تخفيض ترساناتها النووية حتى التخلص منها نهائياً. وينبغي ألا يعتبر التمديد اللاهائي لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ أساساً للتمديد اللاهائي لوجود الأسلحة النووية.

ونلاحظ الأهمية الخاصة لتنفيذ أحكام القرار ٣٢/٦٨، الذي أعلن يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ونؤيد تماماً الاقتراح الداعي إلى بدء المفاوضات على مشروع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. إن كازاخستان، كخطوة هامة في ذلك الاتجاه، تؤيد اعتماد الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، تؤكد من خلاله جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها السياسي بتحقيق ذلك الهدف. وسيقترح وفد حكومتنا مشروع قرار بشأن الإعلان خلال الدورة الحالية ويسعى إلى الحصول على دعمه. والغرض الأساسي من الإعلان هو تجميع الأسس المشتركة التي تتقاسمها جميع الدول بشأن مسألة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي في بيان. ويتناول الإعلان ما وحدث دولنا في ميدان نزع السلاح، لا ما قد أحدث الشقاق

للتجارب النووية، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإغلاق موقع سيميالاتينسك للتجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٥/٦٤ الذي تقدمت به كازاخستان، لإعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية. ونعترم العمل بنشاط في هذا الاتجاه على جميع المستويات، بما في ذلك مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبادرة كازاخستان التي أطلقتها في آب/أغسطس ٢٠١٢ وكانت ترمي إلى إطلاق الجهد الدولي المعنون "مشروع أتوم: إلغاء التجارب - مهمتنا"، الذي كان يهدف إلى تعزيز الدعم العالمي لفرض حظر كامل ولا رجعة على تجارب الأسلحة النووية.

ونرى أن الوقت قد حان لممارسة الإرادة السياسية الجماعية لتنشيط مؤتمر نزع السلاح بعد ٢٠ عاما من الجمود، بغية بدء العمل على وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وعلى الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وعلى ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كما ترى كازاخستان أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وسيساعد التوقيع على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على التقليل إلى أدنى حد من إمكانية تطوير البرامج النووية العسكرية غير الشرعية. كما سيعمل على تحسين ظروف مراقبة المواد الموجودة والحد من خطر الإرهاب النووي إلى حد كبير.

ونرى أنه من الأهمية بمكان مواصلة المناقشات بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عن طريق إشراك الهيئات الدولية الأخرى المنخرطة في هذه المسألة. ولتيسير بدء هذه المفاوضات، فإننا نؤيد مشروع المعاهدة الذي أعدته الصين والاتحاد الروسي بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم وتأمل أن يصبح الكوكب بأسره هذه منطقة في المستقبل.

ونود أن نشكر حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي والصين على كفالة إتمام الإجراءات الداخلية للتصديق على بروتوكول بشأن الضمانات الأمنية السلبية للدول الأطراف في معاهدة سيميالاتينسك. وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى استكمال هذا العمل في أقرب وقت ممكن.

وينضم وفد كازاخستان إلى الآخرين في الإعراب عن ضرورة عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بالرغم من العوامل المشددة للعقوبة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والتطورات والتوترات السياسية الحالية.

و التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يخدم المصالح الأمنية الرئيسية لجميع الدول. وستبذل كازاخستان - بوصفها الرئيس المشارك لمؤتمر المادة الرابعة عشرة، بالاشتراك مع اليابان - كل جهد ممكن لتحقيق التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. ونظرا لتاريخنا المشترك، فإن كازاخستان واليابان لديهما حق أخلاقي للمطالبة بإحراز تقدم بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن مصممون على العمل معا من خلال رئاستنا للضغط من أجل التصديق على المعاهدة. وسنعمل في السنتين القادمتين تحديدا مع كل من الدول المدرجة في المرفق ٢ من أجل إقناعها باتخاذ إجراءات حاسمة في أقرب وقت ممكن لبدء نفاذ المعاهدة. وسنعمل أيضا من أجل إضفاء طابع عالمي ثابت على المعاهدة.

ونخطط لسلسلة من الأحداث الرئيسية خلال رئاستنا. ففي آب/أغسطس ٢٠١٦، نعزم عقد مؤتمر دولي مكرس للذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل

عدم تسييس أي مشاريع أو مبادرات في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو إضفاء الطابع التمييزي عليها. وينبغي أن تكون المعارف والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية متاحة لجميع الدول الملتزمة بمبادئ عدم الانتشار النووي.

وتنفذ كازاخستان متطلبات اتفاقية الأسلحة البيولوجية تنفيذًا كاملاً ولديها تجربة فريدة وإمكانات هائلة في ضمان الأمن البيولوجي. وإذ نلاحظ تزايد التهديدات التي يشكلها انتشار الإصابات البالغة الخطورة، فإننا نؤكد على التعاون الدولي في هذا المجال ونوليه أهمية كبيرة. وهذا هو أحد أسباب إنشاء مختبر مرجعي مركزي في كازاخستان، سيكون بمثابة مركزاً رئيسياً لبحوث وتطوير التكنولوجيا من أجل مكافحة انتشار الأمراض البشرية والحيوانية الشديدة الخطورة.

ونرحب بالزيادة المطردة في دعم معاهدة تجارة الأسلحة، ويسرنا أن نبلي اللجنة بأن كازاخستان مستعدة للتوقيع على المعاهدة في الأجل القصير. ونرى أنها خطوة كبيرة نحو الأمام في منع النقل غير المسؤول للأسلحة التي تؤجج النزاعات والفقر والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ويجدونا الأمل في أن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء آلية رصد قوية لما يسمى بالمناطق الرمادية التي لا تزال خارج نطاق نظام تحديد الأسلحة التقليدية، وهي مناطق النزاع في الماضي وفي الآونة الأخيرة، وأن يعتمد إجراءات رصد قوية بغية تنفيذ العقوبات والجزاءات التي تفرض على البلدان التي تنتهك التزاماتها.

وفي الختام، نأمل أن يخطو عمل اللجنة الأولى هذا العام خطوات واسعة صوب تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، من خلال ما يعززه من التزام وتعاون وعمل سياسي قوي متعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود بكل احترام أن أذكر الوفود بأن تقصر بيانها على مدة ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفة وطنية، و ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم مجموعات.

وتمثل كازاخستان موطن محطة بايكونور الفضائية - أكبر موقع إطلاق فضائي في العالم - التي تسهم إسهاماً كبيراً في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ولنا الفخر أن نذكر أن ثالث رائد فضاء كازاخستاني قام برحلة فضائية كجزء من البرنامج الدولي الذي أطلق من قاعدة بايكونور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ونرحب باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني بين الوسطاء الدوليين الستة وإيران، في ١٤ تموز/يوليه. ونرى أن التنفيذ الفعال للخطة سيعزز عدم الانتشار والأمن الإقليمي. وأسهمت كازاخستان في المفاوضات المتعلقة ببرنامج إيران النووي من خلال استضافتها لجولتين من المحادثات في ألماتي، الأمر الذي عزز مناخ الثقة.

ومع تزايد عدد البلدان الجديدة المنتجة للطاقة النووية وزيادة استهلاك الطاقة النووية، فضلاً عن تدهور النباتات، أصبح ضمان الأمن النووي أمراً بالغ الأهمية لمنع أخطار انتشار المواد النووية. وقد نفذنا بالفعل توصيات مؤتمرات قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن وسول ولاهاي.

وتؤيد كازاخستان الحق القانوني لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، بما في ذلك الحق في تطوير التكنولوجيا النووية وإنتاجها للأغراض السلمية طالما أنها تمثل للمعايير الدولية وأنها تجري تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي رأينا أن أحد أهم الأحداث هذا العام كان هو التوقيع على اتفاق بين حكومة كازاخستان والوكالة لإنشاء مصرف الوكالة لليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان. ونرى أن إنشاء المصرف يشكل آلية موثوقة لضمان توفير إمدادات مضمونة من الوقود النووي وعدم المساس بأي حال من الأحوال بحق الدول الأعضاء في الوكالة في تطوير قدراتها التكنولوجية الخاصة في دورة الوقود النووي. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي

ونبدأ أعمال اللجنة الأولى على تلك الخلفية القائمة. ولكن بشكل ما يفشل هذا الفتور الواضح المتصور في المشهد الأمني العالمي في إضعاف المعنويات؛ بل إنه يؤدي إلى تشجيع من يؤمن منا حقا بتزع السلاح النووي. ومن ثم فقد أنقذنا الدعم الواسع النطاق للتعهد الإنساني من مؤتمر الأطراف التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن التزام ١١٧ بلدا بملء الفراغ القانوني غير المقبول الذي يتيح عدم حظر أكثر الأسلحة دمارا صراحة بموجب القانون الدولي. ويشكل التعهد دليلا قويا في مشهد معقد لتزع السلاح.

وتؤيد شيلي النهج الإنساني لتزع السلاح النووي، ولكن النهج الإنساني لا يكمن فقط في إدراك الآثار الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، بل يستلزم أيضا الاعتراف بالتعارض الكامل بين وجود الأسلحة النووية والقانون الإنساني الدولي. فالأسلحة النووية تنتهك مبادئ التمييز والإنسانية والنسبية، التي تشكل جذور القانون الإنساني الدولي. وإذا كانت تتعارض معها، فإنها أيضا غير قانونية. وهذا ما يتعين علينا أن نؤكد عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي سياق الإعلان الخاص ١٦ الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتمد في بيلين، كوستاريكا، في كانون الثاني/يناير الماضي، تؤيد شيلي استئناف عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المكلف بتحديد آليات تفاوضية لبدء العمليات المتعددة الأطراف التي تحظر على أقل تقدير استخدام الأسلحة النووية. ومن المهم فتح مسارات جديدة لتحريك آلية نزع السلاح، أو على الأقل تحرير أنفسنا من ركود الآلية، من أجل تمهيد الطريق أمام التعددية التي تفضي إلى تحقيق نتائج، وهو ما نحتاج إليه جميعا.

وحتى ذلك الحين، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها بموجب المادة السادسة من

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أتمنى لكم كل النجاح في أعمال هذه السنة. كما نود أن نتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب، وأن نعرب عن التزامنا الراسخ بالمساهمة بشكل فعلي وإيجابي في نتائج المداولات.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به أمس ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2) والبيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل اليابان بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. كما تؤيد البيان الذي أدلى ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات والملاحظات المحددة من منظور وفد شيلي.

من المشين والمخجل حقا أنه، في الذكرى السنوية السبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي، قد اختتم المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة دون إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء. كما أنه قد مر ١٩ عاما ولا نزال في انتظار بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإلى جانب ذلك، فنحن نشهد على آلية لتزع السلاح أصيبت بالشلل لأنها تعمل وفقا للصيغة الأكثر تطرفا من قاعدة توافق الآراء، التي تحرف معنى هذا المنتدى ونطاقه الراسخ منذ أمد بعيد بوصفه مكانا لإجراء الحوار وباعتباره أداة لتعزيز الاتفاقات البعيدة الأثر.

ونضيف إلى هذه الصورة القائمة أننا نعيش اليوم في ظل وجود حوالي ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي، منها ٢ ٠٠٠ في حالة تأهب قصوى، أي جاهزة للإطلاق في غضون دقائق، مما يهدد وجود البشرية ذاته. بل وهناك بعض القوى تنفق بلايين الدولارات على برامج تحديث الأسلحة النووية.

الجنس ضد الملايين من الناس، ونقر بالحاجة الملحة للمجتمع الدولي للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

وفي السنوات القليلة الماضية، نجحنا في تعزيز وتطوير صكوك لتنظيم ميدانا للأسلحة التقليدية، والمثال على ذلك هو بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس ٢٠١٠. وننوه على وجه الخصوص بعقد المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، في أيلول/سبتمبر الماضي في دوبروفنيك. يؤكد استخدام الذخائر العنقودية في جميع أنحاء العالم من جديد على الحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدام الذخائر العنقودية، وما من ضرورة عسكرية تبرر ذلك.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على دعمنا والتزامنا باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والحاجة إلى المضي قدما نحو القضاء التام عليها. ويمكن رؤية الدليل على التزامنا في حقيقة أن شيلي ستترأس اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وسوف تستضيف سانتياغو دي شيلي المؤتمر الخامس عشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٦.

والتزامنا بتنفيذ اتفاقية أوتاوا واسع النطاق ومعروف. وبصفتنا رئيسا للاتفاقية، سنركز على مساعدة الضحايا. واستنادا إلى نهج حقوق الأشخاص، فإن مفهوم الأمن البشري هو الدعامة التي تركز عليها أعمالنا في مجال نزع السلاح. وبالمثل، نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمات الدولية وعلى الممارسة المتعددة الأطراف، بإدراج أصوات غابت فعلا لوقت طويل عن هذا النقاش، أصوات المرأة والمجتمع المدني.

وأود أن أحتتم بياني بالتأكيد على ضرورة أن يقطع المجتمع الدولي التزاما قويا وأن يبدي الإرادة السياسية اللازمة لتهيئة المناخ اللازم من الثقة المتبادلة لإحراز تقدم في مسائل

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمضي صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والتنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الثلاث عشرة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وخطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تخفيض حالة تاهب الأسلحة النووية والاستعداد التشغيلي لتلك النظم، وذلك للحيلولة دون الاستخدام العارض أو غير المقصود لهذه الأسلحة.

وتؤكد شيلي مجددا على التزامها بدعم الجهود المتعددة الأطراف لتشجيع نزع السلاح، وعدم الانتشار، وحظر استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل وحيازتها. وإلى جانب إدانتنا للاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية، في جميع الظروف، فإننا نحث على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية سعيا إلى تحقيق الوصول إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أخص بالذكر معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في كانون، بالمكسيك، في آب/أغسطس. فالمعاهدة تلي توقعات المجتمع الدولي بوضع صك ملزم قانونا يسهم في تحقيق الشفافية في تجارة الأسلحة التقليدية، ويساعد على منع ومكافحة التأثيرات السلبية التي تؤدي إلى المعاناة الإنسانية وتحويل تلك الأسلحة والاتجار غير المشروع بها في العديد من مناطق العالم.

وندرک أنه في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها - وأشد، ذخائرها - آفة لا حصر لآثارها المدمرة، حيث تتجاوز مجال الأمن الدولي، ويؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان ويقام العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع

ونحتاج خلال هذه الأوقات العصبية تحديداً إلى تعزيز جهودنا للتأكد من أن الأسلحة النووية لن تستخدم لأي سبب من الأسباب، وإلى اتخاذ خطوات ملموسة لتخليص العالم في نهاية المطاف من هذه الأسلحة.

وتؤيد الفلبين تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به أمس ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/70/PV.2)، وكذلك البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل اليابان باسم الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. فهذه البيانات تتسق مع التزامنا الطويل الأمد ومواقفنا المبدئية بشأن نزع السلاح بوجه عام، سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وستواصل الفلبين دعم التدابير المتخذة من أجل نزع السلاح، بما في ذلك المبادئ والنهج الجديدة التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. وستعمل الفلبين مع البلدان المتماثلة التفكير على السعي نحو تحقيق هذه الأولويات. وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، ستدعم الفلبين الجهود الرامية إلى: أولاً، تعزيز النقاش الجاري بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وكفالة أن يؤدي في نهاية المطاف إلى اتخاذ إجراءات ملموسة مع جداول زمنية محددة، من أجل القضاء الكلي والكامل على الأسلحة النووية؛ ثانياً، الدعوة إلى بدء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية من شأنها حظر الأسلحة النووية؛ ثالثاً، استئناف المحادثات بشأن عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل؛ رابعاً، تحقيق التنفيذ المتوازن والفوري لخطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ في جميع ركائز المعاهدة. وترى الفلبين أن المسائل الأربع جميعها ذات أهمية محورية للحفاظ على مصداقية المعاهدة.

نزع السلاح. وبطبيعة الحال، بإمكانكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على التزامنا بالمساهمة على نحو إيجابي في عمل اللجنة الأولى.

**السيدة إيباراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية):**

أود أن أتقدم بأحر تهاني الفلبين لكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم للجنة الأولى في دورتها السبعين. ولدينا ثقة كاملة في قيادتكم القديرة للجنة، وقيادة أعضاء المكتب. ونشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إحاطته الإعلامية.

إذ تحتفل الأمم المتحدة بمرور سبعة عقود على خدمة العالم من خلال صون السلم والأمن، فإن هذا الوقت يمثل وقتاً مبشراً بالخير. لدى الفلبين تاريخ طويل في دعم هدف الصفر الشامل يكاد يكون قديماً قدم الأمم المتحدة نفسها. فبعد مرور أربع سنوات على ميلاد الأمم المتحدة، عمل رئيس الجمعية العامة حينها - كارلوس ب. رومولو - على عقد هدنة نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق ليقف مؤقتاً إنتاج القنبلة الذرية ويحظر استخدام الأسلحة النووية، ولكن دون جدوى. غير أنه أصر على أن التوصل لاتفاق كامل بشأن نزع السلاح النووي يمكن أن يتحقق وينبغي أن يتحقق من خلال الأمم المتحدة. وعلى مر السنين، ما برحت الفلبين تؤيد هذا الاعتقاد الراسخ وظلت على ثقة بأن هذه الهيئة العالمية يمكن أن تخلص العالم من الأسلحة النووية. ومن المؤسف للغاية أنه على مدى عقود، وبعد كل ما بذلناه من جهود للاقتراب من هدف الصفر، فإن جدول أعمال نزع السلاح النووي الدولي في حالة جمود.

ومن الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبقي العلاقات بين أصحاب الترسانات النووية في العالم قوية وثابتة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فحين تصبح علاقاتها ضعيفة، وعندما يكونوا مترددين، فإنهم يتشبثون بسياسات الردع التي عفا عليها الزمن ويتمسكون بترساناتهم النووية.

عدم الانتشار. وإلى جانب جورجيا والمغرب، شكلت الفلبين مجموعة أصدقاء بشأن تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والحوكمة الأمنية، والتي ستولى زمام القيادة في تشجيع امتثال الدول لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدها قادتنا في الآونة الأخيرة، تهدف إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وبالمثل، فإن حدوث محرقة نووية في عصرنا، أو في أي عصر آخر، سيكفل الأمر نفسه، ألا يبقى أحد على ظهر الكوكب. ولا جدوى من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة إذا كانت شعوب العالم ما زالت تعيش في خوف جراء وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها، والأهم من ذلك، إذا ما استمر إنفاق الموارد العالمية على تحديث هذه الأسلحة الفتاكة، بدلا من تحسين حياة الملايين من الفقراء في العالم.

**السيد ليون غونثاليث (كوبا)** (تكلم بالإسبانية): سادلي بنسخة مختصرة من بياننا، مع الإشارة إلى أنه سيجري تحميل البيان الكامل على نظام الخدمات الموفرة للورق. يهنتكم وفد كوبا، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/PV.2).

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وللمرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة، أتاحت لنا فرصة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي ويشكل فرصة هامة لزيادة الوعي بضرورة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد كوبا من جديد دعمها القوي للاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز بأن نُعجل ببدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية من

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن الفلبين ستساعد على استدامة الزخم الإيجابي الذي ولدته المفاوضات الناجحة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وستواصل المشاركة في المناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستسعى الفلبين إلى التصديق على المعاهدة قبل انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة، الذي سيعقد في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

وبشأن عدم الانتشار النووي، ترحب الفلبين بخطة العمل الشاملة المشتركة، أو الصفقة النووية الإيرانية. ونعتقد أن هذا الاتفاق يشكل تدبيرا هاما في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي. وندعو البلدان المعنية والمجتمع الدولي إلى المساعدة في الحفاظ على الزخم الإيجابي للسلام في الأمد الطويل، الذي يهدف الاتفاق إلى توليده.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا، تلتزم الفلبين، جنبا إلى جنب مع شركائنا التسعة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التزاما وطيدا بالحفاظ على منطقتنا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونحن مصممون على تكثيف الجهود المبذولة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تسوية جميع المسائل العالقة بخصوص توقيعها والتصديقها على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونشجع أيضا جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تأييد مشروع القرار (A/C.1/70/L.58) المقدم من الرابطة بشأن المعاهدة في هذه الدورة. ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

وفي ما يتعلق بالأمن النووي، نعتقد أن مسألتي الأمان والأمن النوويين المتلازمين ستعرضان لاحالة على الأمم المتحدة لدى اختتام مؤتمر قمة الأمن النووي بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦. وتتوي الفلبين المشاركة بنشاط في مناقشات الأمم المتحدة بشأن هاتين المسألتين، تماشيا مع موقفها بشأن

ضرورة التفاوض لإبرام معاهدة دولية لإزالة الأسلحة النووية، وبدلاً من ذلك، تواصل صقل أسلحتها من خلال الانتشار الرأسي، الذي لا يُقال عنه إلا أقل القليل.

وأكد المؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة مرة أخرى الفجوة القائمة بين لغة الخطابة والنوايا الحسنة التي تكررها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية المرة تلو الأخرى وبين الالتزامات والخطوات الملموسة التي هي على استعداد حقا لاتخاذها. ونأسف شديد الأسف لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بالرغم مما أبدته الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في المعاهدة من إرادة وتصميم على إحراز تقدم.

وكانت الطرائق المقترحة بشأن عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هي الحجة التي تذرع بها أولئك الذين عرقلوا الاتفاق النهائي، على الرغم من المسؤولية الخاصة التي يتحملها اثنان منهم في ما يتعلق بالاتفاقات المتعاقبة بشأن الموضوع ضمن سياق المعاهدة. وأغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن كوبا تؤكد دعمها غير المشروط لإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيكون أيضاً إسهاماً رئيسياً في السلام والأمن لجميع الشعوب في المنطقة.

وإلى أن ننجح في القضاء على الأسلحة النووية، ينبغي أن تبدأ المفاوضات الدولية في أقرب وقت ممكن بهدف إبرام معاهدة توفر ضمانات أمنية شاملة وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها من قبل الدول الحائزة لهذه الأسلحة. وتعيد كوبا التأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. وينبغي التوقف عن تسييس المسألة ويجب احترام الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تقر كوبا بخبرتها وكفاءتها المهنية وقدراتها التقنية.

شأنها أن تكفل الحظر والإزالة الكاملين لتلك الترسانات، وأن تهدف إلى اختتام المفاوضات في الوقت المناسب.

إن وجود أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي تقريباً، منها ٤ ٣٠٠ وحدة منشورة مع قوات عاملة وقرابة ١ ٨٠٠ وحدة موضوعة في حالة تأهب تشغيلي قصوى، يتعارض مع استمرار الحياة. والأمم المتحدة موجودة منذ ٧٠ عاماً وليس من قبيل المصادفة أنه في غضون بضعة أسابيع من إنشائها، التزمت المنظمة في أول قراراتها، القرار ١ (د-١) - الذي اتخذته جهازها الديمقراطي الرئيسي وأكثر أجهزتها إتاحة للمشاركة، الجمعية العامة، بمعالجة المشكلة الأكثر خطورة التي كانت البشرية قد واجهتها قبل خمسة أشهر - قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. ودعا ذلك النص إلى إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل من الترسانات الوطنية. وبعدها بسبعة عقود، لم يُلب هذا الطلب بعد.

إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يشكل أولوية ولا يحق لنا أن نستمر في تأجيل هذا الهدف البالغ الأهمية. وبدعم من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، ستفتح الجمعية العامة باباً من الإمكانيات من خلال عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، بحلول عام ٢٠١٨ على أقصى تقدير، لتحديد سبل ووسائل إزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن بهدف الاتفاق على برنامج مُقسّم إلى مراحل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. وتجدد كوبا التزامها بترع السلاح النووي ولن تدخر وسعاً لضمان حظر الأسلحة النووية والإزالة الكاملة لها.

فمن غير المقبول أن الردع النووي لا يزال يشكل أساس المذاهب العسكرية التي تسمح بحيازة واستخدام الترسانات النووية. وللأسف، وبعد مرور ٤٥ عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تواصل القوى النووية عدم الامتثال لالتزامها بموجب المادة السادسة، التي تنص على

أكثر توطيدا. ونرفض الاستخدام العدائي للاتصالات السلكية واللاسلكية للغرض المعلن أو المخفي المتمثل في تفويض النظم القانونية والسياسية للدول، لأن ذلك يشكل انتهاكا للمعايير المعترف بها دوليا في ذلك المجال، يمكن أن تؤدي آثاره إلى توترات وحالات غير مؤاتية للسلم والأمن الدوليين.

وتدين كوبا أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهي ملتزمة التزاما راسخا باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبالامتثال الصارم لأحكامها. ونرحب بالاختتام الناجح لعملية تدمير جميع مواد الأسلحة الكيميائية المعلن عنها وسحبها من الأراضي السورية في إطار زمني غير مسبوق وفي ظل ظروف صعبة للغاية. وننوه أيضا بجهود الجمهورية العربية السورية وتعاونها البناء وبما أبدته من التزام.

ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى اعتماد خطة عمل لضمان التنفيذ التام والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويؤكد بلدي من جديد التزامه بالتنفيذ الصارم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتؤكد كوبا من جديد أن السبيل الوحيد لتعزيز الاتفاقية هو المفاوضات المتعددة الأطراف واعتماد بروتوكول ملزم قانونا يشمل ركائزها الأساسية.

ولا يحق لنا أن نتخلى عن جهودنا لتحقيق عالم أكثر أمنا واستقرارا تُخصّص فيه الموارد البشرية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الآن حيث اتفقت شعوب العالم على خطة جديدة للتنمية. ويجب تنفيذها الآن. ونصر على اقتراحنا بتخصيص ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الحالي لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة. وسيكون ذلك إسهاما قيما في وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا كامل دعم الوفد الكوبي لكم، سيدي الرئيس، في اضطلا بكم بعملكم، متمنيا للجنة كل النجاح في عملها.

وفي هذا الصدد، ترحب كوبا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة.

ونعتقد أن النتائج تبين أن الحوار والتفاوض يشكلان الأداة الفعالة الوحيدة لتسوية الخلافات بين الدول. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق في نهاية المطاف إلى رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الإيراني.

إن الطريق إلى تسوية النزاعات، وتبديد الشكوك أو الشبهات وإبداء الامتثال الصارم للالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي يمر عبر تعزيز تعددية الأطراف واحترام قواعد القانون الدولي وأحكامه. ونحن نرفض رفضا قاطعا تطبيق الجزاءات والتدابير القسرية كوسيلة لتسوية النزاعات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أو في أي مجال آخر من مجالات العلاقات الدولية.

وتؤيد كوبا الجهود الرامية إلى تحقيق الاستفادة القصوى من آلية الأمم المتحدة لترع السلاح. غير أننا مقتنعون بأن الشلل الذي يؤثر على جزء كبير من تلك الآلية هو نتيجة، أولا وقبل كل شيء، للانتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول بغية إحراز تقدم حقيقي، لا سيما بشأن مسألة نزع السلاح النووي.

واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة ينبغي أن يكون متسقا تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الإخفاء والاستخدام غير المشروع من جانب الأفراد والمنظمات والدول للنظم الحاسوبية لدول لأخرى بغية الهجوم على بلدان ثالثة، بالنظر إلى احتمال أن يتسبب ذلك في النزاعات الدولية.

فأمن الفضاء الإلكتروني مشكلة رئيسية ستظل تحظى بالاهتمام بما أن العالم قد أصبح أكثر ترابطا ومجتمع المعلومات

نطاق واسع. ولا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووجود أسلحة الدمار الشامل يهددان السلم والأمن الدوليين، بينما يشكل انتشار الأسلحة التقليدية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول خطرا داهما على العديد من البلدان والمناطق.

وترسم تلك العوامل صورة محبطة للحالة الدولية الراهنة، حيث يوجد خطر جدي يتمثل في استمرار اضمحلال جهودنا في مجال نزع السلاح. ولتلك التطورات آثار مباشرة على عمل اللجنة، ذلك أنه حيثما تندلع الحرب يكون الطلب على أسلحة الحرب. ومسؤوليتنا هي أن نكفل أننا، بموجب الأنظمة والترتيبات التي نحن أطراف فيها، وبما أظهرناه من التزام بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ومن خلال الجهود الصادقة الرامية إلى تعزيز بناء الثقة عن طريق الشفافية والتحقق من العمل، سنقوم في نهاية المطاف بإيجاد عالم أكثر أمنا لأنفسنا وللأجيال القادمة.

إن الجمود المزمع على الصعيدين السياسي والدبلوماسي يرر مشاعر القلق والإحباط لدينا، لكنه ينبغي ألا يؤدي إلى الاستخفاف أو التشاؤم. ولكن كيف يمكننا الرد على الاعتقاد المتزايد بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة هما الهدفان المهمان للأمم المتحدة، وبأن الأمم المتحدة لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بترع السلاح؟ ونرى أنه يجب علينا أن نواصل جهودنا في مجال نزع السلاح دون هواده وبمشاركة. وخلاف ذلك لا يمكن أن يكون خيارا عمليا.

فقد حان الوقت لكي نقوم الآن بالنظر في الكيفية المثلى لتنشيط جهودنا من خلال نهج جديدة وبديلة لتعزيز أهداف نزع السلاح. وينبغي أن يشمل ذلك تغييرا محتملا في الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات من جانب مختلف أجزاء آلية نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك بشكل مؤلم أن التحدي الحقيقي يكمن في ممارسة الإرادة السياسية والالتزام بتحقيق أهدافنا وغايتنا المعلنة؛ إذ أن مجرد التوصل إلى توافق

السيدة شورنا - كاي ماري (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم التهنتة الحارة لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. إن مهمتكم، سيدي الرئيس، مهمة صعبة تتمثل في تيسير تبادلنا للأراء وعملنا بشأن مسائل حيوية ومعقدة تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ونحن على ثقة من أن مهارتكم ستكفل عمل هذه اللجنة الهامة بالنجاح. وأقدم لكم تعاون جامايكا ودعمها الكاملين.

وتؤيد جامايكا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل ترينيداد وتوباغو باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/70/PV.2).

وقبل سبعين عاما عندما أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الهدف النبيل هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأ ميثاق الأمم المتحدة إطار نظام الأمن الجماعي استنادا إلى حظر استخدام القوة، والتسوية السلمية للمنازعات، وإنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل إعطاء مفعول عملي لتلك المبادئ. ويكنسي التخفيض التدريجي للتسلح وتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل هي أهمية بالغة في تحقيق الهدف النبيل الذي أسست المنظمة استنادا إليه.

وخلال هذه دورة الذكرى السنوية السبعين للجنة الأولى هاته، من المهم أن نعترف بتلك المبادئ العامة ونعيد التأكيد عليها كأساس لجهودنا. غير أننا نقر بخطورة التحدي الذي نواجهه. ولئن كنا قد تجنبتنا حربا عالمية النطاق على مدى ال ٧٠ عاما الماضية، فإننا اليوم نواجه تهديدات مترابطة ومعقدة بشكل متزايد يتعرض لها سلمنا وأمننا. وعلى الساحة الدولية، ظهرت تحديات جديدة نتيجة لأعمال الإرهاب والتطرف العنيف. ويقترن ذلك باستمرار النزاعات والتناحرات الإقليمية والصراعات التي تثير باستمرار هاجس اندلاع الحرب على

ولذلك تؤيد جامايكا النداء القوي لإجراء مفاوضات واعتماد صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، الذي يتجسد في التعهد الإنساني الذي أقرته مؤخرا ١١٩ دولة. لقد آن الأوان لكي نسد الفجوة القانونية البيئية القائمة جراء عدم وجود حظر صريح للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الدورة الهامة للجنة الأولى لا يمكنها أن تتجاهل المبادرة الإنسانية. يجب أن تدرج بقوة على جدول أعمالنا.

ولا يسع جامايكا أن تحتتم ملاحظاتها بشأن هذا المجال تحديدا بدون الإشارة إلى إبرام الاتفاق النووي التاريخي بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة البلدان الخمسة زائدا واحدا. أشرنا سابقا إلى أهمية حشد الإرادة السياسية للتغلب على المشاكل التي تبدو مستعصية ويمثل ذلك الاتفاق مثالا جيدا على ما يمكن إنجازه عندما تكرر الدول نفسها للدبلوماسية التي تدعمها الإرادة السياسية.

أنتقل الآن إلى مسألة ذات أهمية مباشرة لجامايكا - انتشار الأسلحة النارية من كل صنف. تلك سمة من سمات عالمنا اليوم تهدد حياة المواطنين العاديين، وتقوض سيادة القانون، وتعرض للخطر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتغذي الجريمة العنيفة. نحن نجدد مطالبتنا بممارسة مصنعي هذه الأسلحة لمزيد من الضوابط ودعم جهود مكافحة الانتشار. ويمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ قبل أقل من عام، أن تسهم إسهاما كبيرا في تلك الجهود.

ومن دواعي شعورنا بالفخر حقًا المشاركة في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في المكسيك في نهاية آب/أغسطس، والذي أرسى الأساس للتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة. بيد أنه لا يمكننا أن نركن إلى نجاح مؤتمر أول. على الدول الأطراف الآن العمل بجد من أجل ضمان التنفيذ الكامل لأحكام المعاهدة من خلال التعاون

للآراء بشأن تعديل قواعد صنع القرارات سيتطلب الالتزام على المستوى السياسي. ولكي نفعّل ذلك، نحن بحاجة إلى إعادة بناء الثقة فيما بيننا.

والنهج الإنساني، الذي يكتسب زخما، يمكن أن يضحّ دماء جديدة ويذكّر شعورا بالإلحاح في عملية محتضرة حاليا. ونعتقد أن ذلك النهج سيزيد من طموحنا وعملنا التقدمي، وسيتيح لنا الدعم من المزيد من الجهات الفاعلة المتنوعة. ولذلك، فإننا نتفق مع ملاحظة الأمين العام الحسنة التوقيت بأنه كلما زاد فهمنا للآثار الإنسانية، كلما أصبح من الواضح أنه يجب علينا السعي إلى نزع السلاح باعتباره ضرورة ملحة. والملاحظة الأمين العام المستنيرة أهمية خاصة فيما يتعلق بالمجال ذي الأولوية لنزع السلاح النووي، الذي يساعد فيه تركيز عدد متزايد من الدول ومجموعات المجتمع المدني مؤخرا على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية على تنشيط جدول الأعمال المتعطل.

وترحب جامايكا بالمبادرة الإنسانية، الأمر الذي يعكس رغبتها القوية في إحراز تقدم بشأن ركيزة نزع السلاح النووي.

نحن نشعر بحيبة أمل شديدة لإخفاق المجتمع الدولي في اغتنام الفرصة التي وفرها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ لإحراز تقدم كبير بشأن التزامها بتخليص العالم من الأسلحة النووية. منذ فترة طويلة جدا، ونحن رهينة حلقة من الإحباط الشديد إزاء عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. غير أنه، وبعد مرور ٤٥ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ٢٥ عاما بعد تمديدتها إلى أجل غير مسمى، يلزمنا البعض بمواصلة اتباع النهج التدريجي المعيب باعتباره السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إلا أن تلك الخطوات التدريجية لم يثبت نجاحها في تعزيز أهدافنا المتعلقة بنزع السلاح.

وحرب مقاومة الشعب الصيني للعدوان الياباني. قبل سبعين عاما، خاضت شعوب بلدان مختلف حربا شعواء ضد الفاشية وحققت الانتصار بتضحيات هائلة، لترسي أساسا متينا للسلام الدائم بعد الحرب. وقد أثبت التاريخ والواقع على حد سواء أن السعي إلى تحقيق السلام والتنمية والتعاون يلي التطلعات المشتركة للشعوب في جميع أنحاء العالم، وبالتالي هو توجه تاريخي لا يمكن وقفه.

اليوم، أصبح السلام والتنمية موضوع العصر، وأصبح المجتمع البشري على نحو متزايد مجتمع مصالح متكاملة ومستقبل مشترك. وفي الوقت نفسه، ما برح العالم لا ينعم بالهدوء، مع حروب واضطرابات طال أمدها، وتهديدات أمنية غير تقليدية متزايدة، من قبيل مسألة أمن الفضاء الإلكتروني والإرهاب والتطرف والأوبئة. إن مواجهة تلك التحديات مهمة حيوية بالنسبة لجميع البلدان.

وفي ضوء هذه الخلفية الجديدة، اقترح الرئيس الصيني شي جينبينغ إقامة نمط جديد من العلاقات الدولية يكون من سماته التعاون المفيد لكل الأطراف ودعا إلى اتباع نهج جديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وتعتقد الصين أنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع الاتجاه التاريخي للسلام والتنمية والتعاون المفيد لكل الأطراف؛ والشروع في مسار جديد للأمن، الذي يرسيه الجميع ويتقاسمه الجميع ويعود بالفائدة على الجميع ويصونه الجميع؛ وبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية جمعاء.

الصين تفي دائما بالتزاماتها. فقد استمرت الصين في دفع العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وعملت بجد لدعم السلام والاستقرار العالميين.

أولا، إن التزام الصين الراسخ بتحقيق التنمية السلمية لن يتغير أبدا. لا يقوم السعي إلى تحقيق التنمية السلمية على السرعة، ولكن على التقييم الموضوعي للماضي والحاضر والمستقبل، وهو متجذر في تقاليد الأمة الصينية المحبة للسلام.

وبذل المزيد من الجهود الرامية إلى بناء القدرات. وفي هذا الصدد، سيكون الانضمام العالمي أمرا أساسيا لنجاح عملنا. ولذلك، فإننا نشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل في أقرب فرصة ممكنة.

إن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يعزز كل منهما الآخر. إن برنامج العمل، الذي لا يزال محور تنسيق جهودنا من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتطلب اهتمامنا العاجل الآن أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، علينا أن ننظر في وضع خطة طموحة للاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين للدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

قبل أيام قليلة، اعتمد قادتنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي الخطة العالمية الأكثر شمولا للتنمية المستدامة التي يشهدها العالم حتى الآن. لا يمكن لمداولات وأعمال اللجنة وبقية آلية نزع السلاح أن تجري بمعزل عن تلك الخطة التحويلية، إذ كما نعلم فإن التنمية بدون سلام وأمن لا تدوم إلا لفترة قصيرة.

وكدولة جزرية صغيرة نامية، نرى أن الوقت مناسب الآن أكثر من أي وقت مضى لإعادة توجيه أجزاء كبيرة من النفقات الهائلة على الأسلحة والمعدات العسكرية بجميع أنواعها لتمويل خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

**السيد وانغ كون (الصين)** (تكلم بالإنكليزية): يشيد الوفد الصيني بأسلوب عملكم الفعال والعملية جدا، السيد الرئيس، ويتمنى لكم كل التوفيق في توجيه هذه الدورة إلى النجاح.

(تكلم بالصينية)

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة وانتصار الحرب العالمية الثانية على الفاشية

الواجبة في تيسير تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وبوصفها أحد الموقعين على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، قدمت الصين في الوقت المناسب إعلانا بالمواد في إطار تدابير بناء الثقة، وتواصل تحسين آلية الامتثال على الصعيد الوطني وتشارك بنشاط في عمليات التبادل والتعاون على الصعيد الدولي في الميدان البيولوجي.

رابعا، إن تأييد الصين القوي لوضع قواعد ومعايير للأمن الدولي لن يتغير أبدا.

ولا يزال لا يوجد الآن أي صكوك قانونية دولية فعالة فيما يتعلق بمسائل من قبيل الفضاء الخارجي، أمن الفضاء الإلكتروني، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ولذلك أصبحت مهمة رئيسية للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذه الثغرات عن طريق وضع قواعد ومعايير للجهة الأمنية الدولية. وشاركت الصين بنشاط في صياغة القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة، ومضت باستمرار قدما بالمناقشات في مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بمشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي، وتود أن ترى في المؤتمر ابراما مبكرا لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الوقت نفسه، تؤيد الصين الجهود التي توجه نحو الانتهاء في وقت مبكر من وضع مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن الفضاء الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على أن النهج المسؤول الذي تتبعه الصين تجاه التزامات بتحديد الأسلحة التقليدية لن يتغير أبدا.

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن الدولي. ولذلك فإن على جميع البلدان المسؤولية المشتركة والالتزام بالمضي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عزز الصعيد الدولي، والإسهام في تحقيق الأمن البشرية. وفي هذا السياق، لدى الصين المقترحات التالية.

واستنادا إلى ١٠ جولات سابقة من تخفيضات القوات، أعلن الرئيس شي جينبينغ مؤخرا أن الصين سوف تزيد من خفض عدد القوات بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠. ويجسد ذلك التزام الصين الراسخ بالتنمية السلمية، ويرهن على ما تبذله من جهود جادة للحفاظ على السلام العالمي.

ثانيا، إن مشاركة الصين النشطة في الحوكمة النووية العالمية لن تتغير أبدا. ما برحت الصين تؤيد بقوة عملية نزع السلاح النووي، وتتنقيد بحزم بنظام عدم الانتشار النووي وتلتزم بثبات بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. وصدقت الصين على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في الوقت المناسب؛ وقد عملت على تسوية جميع المشاكل المعلقة المتصلة ببروتوكول المعاهدة المتعلقة بجعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي على استعداد للتوقيع على البروتوكول في وقت مبكر. وفي المفاوضات بشأن المسألة النووية الإيرانية، أسهمت الصين بحكمتها واضطلعت بدور حاسم في المساعدة على إبرام الاتفاق الشامل التاريخي. وستواصل الصين الدفع من أجل التنفيذ السلس لذلك الاتفاق.

ثالثا، إن دور الصين المحوري في النهوض بعملية تحديد الأسلحة البيولوجية والكيميائية لن يتغير أبدا. إن الصين، بصفتها ضحية للأسلحة الكيميائية ودولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية حائزة لأكبر قدر من المرافق الكيميائية المعلنة، نفذت بإخلاص التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقدمت المساعدة من خلال التعاون الدولي إلى دول أطراف أخرى من أجل تعزيز قدرات الأخيرة على الامتثال. وقدمت الصين الخبراء والمرافق للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وشاركت في العمليات المشتركة المرافقة لشحنات الأسلحة الكيميائية السورية، وقدمت مساهمتها

والآن أصبح أمن الفضاء الإلكتروني مسألة بارزة وحساسة بصورة متزايدة على جدول أعمال الأمن الدولي، مع توثيق الصلة بين الفضاء الإلكتروني والعالم الذي نعيش فيه. وفي ظل هذه الخلفية، من الضروري والملح للمجتمع الدولي أن يضع بصورة مشتركة وفي أقرب وقت ممكن مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن الفضاء الإلكتروني.

إن الفضاء الإلكتروني حيز منبسط ومجهول وبلا حدود، إلا أنه لم يغير طابع القانون الدولي والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية التي شكلت الأساس للسلم والأمن الدوليين لمدة ٧٠ عاما. وتعتقد الصين أنه، بغية التوصل إلى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن الفضاء الإلكتروني تغطي بقبول الجميع، فإن المبادئ التالية تكتسي أهمية: أولا، الامتثال لميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعايير الأساسية المعترف بها عالميا التي تحكم العلاقات الدولية؛ ثانيا، احترام سيادة الفضاء الإلكتروني لكل دولة؛ ثالثا، تسوية المنازعات الدولية في هذا المجال بالوسائل السلمية؛ رابعا، ضمان أن يتم استخدام الفضاء الإلكتروني حصرا للأنشطة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين؛ وخامسا، ضمان عدم استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو للإضرار بمصالحها الوطنية.

وتشيد الصين بالعمل الفعال الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وترحب بتقريره (A/70/172) الصادر في تموز/يوليه. وتتوقع الصين أن هذه الآلية التعاونية ستحافظ على الزخم من خلال تركيز المرحلة المقبلة من عملها على وضع مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن الفضاء الإلكتروني. وستواصل الصين التزامها بتحقيق فضاء إلكتروني مسالم ومأمون ومفتوح وتعاوني، وستدفع من أجل الانتهاء في وقت مبكر من وضع مدونة قواعد سلوك دولية تكون مقبولة للجميع.

أولا، من الضروري زيادة تعزيز سلامة وسلطة تحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. ومن أجل تعزيز الإنصاف والمساواة وطابع الشمول لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على التمسك بمبادئ التوافق في الآراء وتوفير الأمن غير المنقوص للجميع. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على استكشاف سبل وصيغ مبتكرة، مع الاستفادة من الإنجازات السابقة، لكسر الجمود بدون الإخلال بسلطة هيئة نزع السلاح متعددة الأطراف.

ثانيا، من الأهمية بمكان معالجة تحديات التطورات التكنولوجية الجديدة التي تواجه إلى عملية تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. ومما لاشك فيه أن التقدم المحرز في تسخير العلم والتكنولوجيا قد أفاد البشرية فعلا، لكن شكلت تطبيقاته العسكرية، في الوقت نفسه، مخاطر وتهديدات هائلة على الأمن وحتى بقاء البشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمبدأ الأمن للجميع، وأن يتخلى عن الممارسة المتمثلة في استخدام الميزة العسكرية المطلقة، والاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية، وكبح سباق التسلح المستجد في ميدان التكنولوجيا الرفيعة، وضمن السلم والاستقرار الدوليين.

ثالثا، من الأهمية بمكان ملء الفراغ في القواعد والمعايير الدولية التي تحكم المسائل الجديدة في مجال أمن الحدود في أقرب وقت ممكن. إن مسائل من قبيل الفضاء الخارجي والفضاء الحاسوبي والبحار العميقة والمناطق القطبية لا تؤثر على رفاه البشرية فحسب، بل تؤثر على أمن جميع البلدان. وقد أدى غياب القواعد الدولية في هذه المجالات إلى مواجهة منطقتنا لقانون الغاب. بالإضافة إلى قواعد مجالات تحديد الأسلحة التقليدية ذات الصلة، ينبغي لنا أن نكتف تعاوننا، من خلال المشاورات، في صياغة وتحسين القواعد والمعايير الدولية، من أجل كفالة التنمية السلمية واستعمال هذه الآفاق الجديدة لصالح البشرية بأسرها.

وترتكز خطة العمل الشاملة على التزامات متبادلة من جانب إيران والأطراف المتفاوضة. وهي تضمن أن يعترف ببرنامج إيران النووي، الذي كان دائما سلميا، بهذه الصفة، من جهة، وتنص على إنهاء جميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والرفع الشامل لجميع جزاءات مجلس الأمن، من جهة أخرى. وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية بتنفيذ تعهداتها الطوعية بحسن نية، ويتوقف ذلك على القدر نفسه من التنفيذ بحسن نية لجميع التعهدات، بما في ذلك التعهدات التي تنطوي على رفع الجزاءات والتدابير التقييدية من قبل المشاركين الآخرين في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية ضرورة القضاء التام على الأسلحة النووية كشرط لاستتباب الأمن الدولي وكمال التزام بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن عدم إحراز تقدم تام هو أفضل ما يصف الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. صحيح أن بعض التخفيضات قد حدثت. ومع ذلك، فهي محدودة وقابلة للإلغاء، والأسوأ، أنها تقترب من بذل جهود كبيرة من أجل تحديث الأسلحة النووية. والميزانية الكبيرة المكرسة لعملية التحديث تدل على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تفكر في الحياة اللاهائية لترسانتها النووية، بدلا من الامتثال لالتزاماتها التعاهدية بنزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من أن مجرد إعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أمر محمود، من الواضح أنه غير كاف ولا يتوازي مع امتثالها لالتزاماتها بنزع السلاح النووي. بموجب معاهدة عدم الانتشار. وليس يوسعنا تجنب الحكم عليها على أساس أفعالها لا أقوالها. ويمكن أن يكون للتمادي في عدم الامتثال للالتزامات بنزع السلاح النووي تداعيات واسعة النطاق. فكلما اتسعت الفجوة بين الالتزام الأسمى بنزع السلاح النووي وتنفيذه،

وتعمل الصين بجد لتحقيق الحلم الصيني وهو التجديد الكبير للأمة الصينية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الصين ملتزمة بتعزيز السلام العالمي والأمن والوثام والرخاء. وستواصل الصين الاضطلاع بدور استباقي أكثر في عملية النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، وذلك من أجل حماية رفاه البشرية وتعزيزه.

**السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإني على ثقة بأن قيادتكم القديرة وخبرتكم الدبلوماسية ستقود اللجنة نحو خاتمة ناجحة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل، وأتمنى لكم النجاح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

إن المجتمع الدولي يواجه وضعاً صعباً في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. إن الاحتام الناجح للمفاوضات المضنية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الخمسة زائدا واحدا، مما أسفر عن خطة عمل شاملة مشتركة أيدها على الفور مجلس الأمن في تموز/يوليه، أثبت أن إجراء المفاوضات الجادة والمتواصلة على أساس نهج مفيد للجميع، يجعل من الممكن التوصل إلى حل سلمي لمعظم المسائل المعقدة تقنيا وسياسيا.

لقد كان تصرف مجلس الأمن في الماضي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي السلمي أمرا غير عادل وغير قانوني. وكانت إيران وظلت تفي بالتزاماتها القانونية. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي مصممة على ممارسة كامل حقوقها النووية، بما في ذلك التخصيب، لأغراض سلمية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستندت الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن والجزاءات الانفرادية من بعض البلدان إلى ادعاءات باطلة، وأوجدت ظروفًا صعبة للشعب الإيراني.

عدم الانتشار التي ساعدت على وضعها وهي ملزمة قانونا بالامتثال لها وإنفاذها على الدوام. ويظل ذلك تهديدا خطيرا لسلام وأمن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط. ويشكل العدوان والاحتلال وجرائم الحرب خصائص نظام مسلح بالأسلحة النووية.

فما زالت إسرائيل هي العقبة الوحيدة في طريق تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتواصل إسرائيل عرقلة جميع الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق ذلك الهدف. وقد أحبطت إسرائيل، في أحدث أعمالها المعرقة - متحدياً بذلك إرادة الغالبية العظمى من المجتمع الدولي - مؤتمراً معنياً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، أوصى به مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأختتم بقول أنه حيثما توجد الإرادة، فهناك سبيل للتغلب على التحديات. ونأمل أن تسهم مداولتنا في هذه اللجنة في التمسك بالمبادئ والقواعد المتفق عليها دولياً، وفي النهوض بأهدافنا المشتركة.

**السيد أنشور (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين طوال الدورة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/70/PV.2)

نحن بحاجة إلى مواصلة بناء الزخم الإيجابي نحو تعزيز الهيكل النووي. ويجب أن نعترف بأنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نحقق نتائج مرضية. وعلينا

كلما ازداد خطر انهيار التقدم المحرز وازدادت إمكانية التفويض الكامل للغرض من المعاهدة.

ومما يؤسف له أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية، نتيجة لمعارضة أقلية صغيرة. ولا نريد أن نركز على تلك النقطة. وينبغي ألا ندع الاحتتام المحبط لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ يمنعنا من المضي قدماً على جبهة نزع السلاح النووي. فليس هذا أو أن تبادل الاتهامات، ولكنه وقت إعادة الانخراط الإيجابي والجماعي في عملية مفتوحة وشاملة داخل الجمعية العامة لتحديد ووضع تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك الأحكام القانونية أو الترتيبات الأخرى اللازمة التي تساهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وسيقدم وفد بلدي قريباً مشروع قرار لهذا الغرض وسيعمل ويتشاور مع جميع الوفود.

إن جمهورية إيران الإسلامية عازمة على المشاركة النشطة في جميع الجهود الدبلوماسية والقانونية الدولية لإنقاذ البشرية من خطر الأسلحة النووية وانتشارها، بما في ذلك عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط. لقد ظل إنشاء هذه المنطقة هدفاً مهماً وأولوية بالنسبة لإيران، إلى جانب جميع الأمم الأخرى المحبة للسلام في منطقتنا. وقد دأبنا على الحث على وجوب أن تطبق قاعدة عدم الانتشار على نطاق عالمي وبلا استثناء. فالانتشار النووي خطر في الشرق الأوسط كما هو خطر في مناطق العالم الأخرى. وواضح أن وجود الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي ناتج عن تطبيق معايير مزدوجة من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم تقيدها بذات معايير

الانتشار، لا تزال هناك آلاف الأسلحة النووية. والبوادر الإيجابية التي كانت جلية بعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ آخذة في التضاؤل. فلم يتوصل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ إلى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية التي تحدد خطوات ملموسة لدفع عجلة التقدم في ميدان نزع السلاح النووي.

وقد وصلت الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف العالمية الوحيدة بشأن نزع السلاح - مؤتمر نزع السلاح - إلى طريق مسدود منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. وقد أثارت المداولات في لجنة نزع السلاح مشاعر الإحباط وسط الدول الأعضاء. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، فإننا ندرك أن الافتقار إلى الإرادة السياسية في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف كانت عقبة رئيسية في طريق القضاء على الأسلحة النووية لعقود. ولذا، يجب البرهنة على الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة الافتقار إلى الثقة لتنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، ما زلنا نشعر بالأمل، لأن الغالبية العظمى من الدول ظلت ثابتة في مطالبها بتخليص العالم من الأسلحة النووية. ومن أجل إيصال رسالتنا إلى عدد أكبر من الناس بمزيد من الوضوح، لا بد أن نضع البعد الإنساني للأسلحة النووية في صميم خطاب نزع السلاح النووي.

ويجب أن يعزز الوعي العالمي بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية جميع الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن صك شامل لحظر الأسلحة النووية.

ولا تزال إندونيسيا متفائلة بأن بإمكاننا المضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح. وهناك سبل عملية يمكن استكشافها من قبل البلدان والمجتمع الدولي لأجل النهوض بهدف نزع السلاح

أن نكون حذرين وأن نظل مدركين أن الحالة المتقلبة الحالية يمكن أن تتغير بسرعة نحو الأسوأ بسبب حيازة أو استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وتشهد التوترات الجغرافية السياسية في العديد من مناطق العالم على هشاشة الثقة الزائفة. ويمثل تحدي عدم الانتشار في شبه الجزيرة الكورية تذكراً دائماً. فيمكن لسوء التقدير والحوادث الكارثية والعواقب المحتملة لسياسة حافة الهاوية نحو ثمار السلام الحالية، التي تتمتع بها الآن، محو جذريا.

ويعد الإخفاق في عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دليلاً آخر. فهذه حالة مؤسفة جداً في المجتمع الدولي يمكن وصفها بالإهمال غير المتعمد.

ففي قلب أوروبا، بينت لنا الحالة الراهنة أنه يمكن سحب ضمانات الأمن السلبية سريعاً نتيجة لتغيرات جذرية في الأوضاع السياسية الداخلية.

وفي جنوب شرقي آسيا، وبعد النجاح في إبرام بروتوكول الانضمام إلى المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، لم تتحقق بعد الظروف المؤاتية لضمان التوقيع والتصديق عليها من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقد ظلت البشرية في خطر معاناة كارثة نووية مدبرة أو نتيجة حادث منذ أن وجدت الأسلحة النووية. وبوصف إندونيسيا بلداً ملتزماً لوقت طويل بالنهوض بالسلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، يظل نزع السلاح النووي أولوية قصوى بالنسبة لها. وفي تقديرنا، فإن الامتثال للالتزامات بتزع السلاح النووي لا تزال متخلفة جداً مقارنة بتلك المتعلقة بعدم الانتشار أو بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وللأسف، على الرغم من أن النظام الدولي الحالي مجهز بهيكل المعاهدات والالتزامات والمحافل لتعزيز أهداف عدم

على معاهدة حظر التجارب النووية وبدء نفاذها. ويتعين على البلدان، وخاصة دول المرفق الثاني إبداء قيادتها وإرادتها السياسية بالتصديق على هذه المعاهدة كي يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد أبدت إندونيسيا، بوصفها أحد البلدان المدرجة في المرفق الثاني، قيادتها بالتصديق على المعاهدة في عام ٢٠١٢.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، سلّمت إندونيسيا، جنبا إلى جنب مع هنغاريا، رئاسة المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة من المعاهدة إلى اليابان وكازاخستان. وعلى الرغم من أنها لم تعد متمسكة بذلك الموقف، ما تزال إندونيسيا على استعداد دائما للإسهام ودعم الجهود المبذولة لأجل النجاح في تحقيق عالمية المعاهدة، فضلا عن تعزيز النهوض بالسلم والاستقرار الدوليين. وعلى الرغم من أننا لم نشهد تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح، فإننا نشعر بالارتياح إلى التقدم الكبير المحرز. بموجب نظام عدم الانتشار، وخصوصا نشر الحلول الدبلوماسية في التفاوض بشأن المسألة النووية الإيرانية. ومع ذلك، نرى أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لبلوغ تحقيق عالمية اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة الانضمام العالمي إلى الالتزامات بعدم الانتشار المنصوص عليها. بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتؤيد إندونيسيا، في سياق معاهدة عدم الانتشار، الجهود المستمرة لتعزيز الحوافز التي توفرها المعاهدة، حيث تتيح التزامات الدول الأطراف بعدم الانتشار المزيد من فرص الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وما تزال إندونيسيا تؤكد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها وقطع غيارها ومكوناتها لأغراض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية. ونعرب في ذلك الصدد، عن شعورنا بالقلق إزاء التدابير القسرية الانفرادية، ونشدد على أنه لا ينبغي فرض أي قيود أو شروط لا مبرر لها على نقل هذه الأسلحة. ونشدد أيضا على أهمية خفض النفقات العسكرية

النووي. أولا، على الصعيد العالمي، تدعو إندونيسيا البلدان إلى إبداء إرادتها السياسية بدعم السبل العملية لتحقيق ذلك الهدف. وينبغي للبلدان والمجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لبدء المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، في اتساق مع القرار ٥٨/٦٩ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣." ولدينا إيمان راسخ بأن هذه الخطوة تتسق مع ما بذله المجتمع الدولي في الماضي من جهود لحظر وتجريم أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ثانيا، وعلى الصعيد الإقليمي، فإن لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دورا هاما تؤديه لضمان عدم استخدام أراضيها أو مناطقها بأي حال من الأحوال على نحو يتعارض مع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي ذلك الصدد، تود إندونيسيا أن تؤكد مجددا أهمية الحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن خطر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونتطلع إلى توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ووثائقها ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وستواصل إندونيسيا - بصفتها رئيسة مؤتمر الدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا لعام ٢٠١٥ - تأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لم تنشأ فيها بعد، وخاصة في الشرق الأوسط.

وريشما يتم وضع إطار قانوني دولي شامل معني بحظر الأسلحة النووية، ما تزال إندونيسيا تؤيد تماما إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا على وجه الإلحاح بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى إندونيسيا أيضا أن من الأهمية بمكان إضفاء الطابع العالمي

تؤيد ألمانيا تماما البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي (A/C.1/70/PV.2) وممثل اليابان بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

لقد كُرست هذه اللجنة للمسائل التي تكتسي أهمية بالغة لسلمنا وأمننا جميعا. وعليه، فليس من المستغرب أن تتسم مداولاتنا بالتوتر وأن تكون مثيرة للجدل أحيانا. ومع ذلك، ينبغي أن نذكر أنفسنا مرة تلو الأخرى بهدفنا المشترك - المتمثل في تحقيق عالم أكثر أمنا وأمانا وتقل فيه الأسلحة.

وتدل خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين إيران والاتحاد الأوروبي والدول الثلاث في تموز/يوليه على أنه يمكن التوصل إلى حلول دبلوماسية إذا ما أبدت جميع الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة.

وفيما يتعلق بمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام، فإننا نرى أنه ينبغي ألا يعتبر عدم تمكننا من الاتفاق على وثيقة ختامية بعد، على أنه جانب قصور في المعاهدة نفسها. وما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة أساسية لا غنى عنها لمنع انتشار الأسلحة النووية. وفي حين أنها ليست مثالية أو خالية من العيوب، فإنها ما تزال أفضل أساس للسعي إلى نزع السلاح النووي بناء عليه. وبالتالي، ينبغي أن نمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يقلل من قيمة تلك المعاهدة. وعلاوة على ذلك، لا تزال خطة العمل لعام ٢٠١٠ صالحة وينبغي تنفيذها تماما.

وتتشاطر ألمانيا التقييم القائل بأن من الممكن بذل المزيد من الجهد وأنه ينبغي فعل ذلك. وبالنظر إلى أنه لا يزال هناك ما يزيد على ١٦٠٠٠ من قطع السلاح النووي في العالم، فإننا بحاجة إلى الدفع بمزيد من الجهد لأجل إحراز التقدم. وعليه، تؤيد ألمانيا الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومن المستحسن أن يتم ذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح، غير أن من الممكن

من جانب البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة، وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسليح.

ويجب وقف إمداد الجهات الفاعلة غير المرخص لها بالأسلحة التقليدية ووقف استخدامها لتلك الأسلحة بصورة غير شرعية أيضا. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة تعزيز برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتشعر اللجنة بالقلق أيضا إزاء التطورات ذات الصلة بمنظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي وعسكرته. وينبغي أن يقتصر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية فحسب، وبما يعود بالفائدة على جميع الدول.

وفيما يتعلق بمسألة الفضاء الخارجي، ينبغي أن يتسق أي تفاوض على مدونة قواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن يعقد في شكل مفاوضات شاملة شفافة متعددة الأطراف وتستند إلى توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة.

ولا تزال إندونيسيا تشعر بالقلق إزاء أية مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى تآكل تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن تحديد الأسلحة. ونحن عازمون على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لأجل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولنكفل تخليص البشرية من خطر الفناء النووي إلى الأبد.

**السيدة باومان** (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنتكم باسم ألمانيا، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم ألمانيا الكامل لعملكم.

آخر للشعور بالقلق، ويجب توضيحها بصورة مقنعة. وتشكل التقارير بشأن الاستخدام المزعوم للخردل الكبريتي من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في كل من العراق وسوريا، تطورا جديدا ومثيرا للقلق. ونتوقع أن تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور هام في المستقبل في التصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. وبعد فترة طويلة من الجمود، فإن من المتوقع أن يتيح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المقبل الفرصة لجعل الاتفاقية أداة أكثر كفاءة وفعالية.

وتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة معاناة بشرية هائلة، وهي أحد الأسباب الرئيسية لتشريد السكان وهجرتهم. وعليه، فإن من المبرر تماما أن يُعطى هذا الموضوع أولوية قصوى في جدول أعمال مجلس الأمن هذا العام. وتسلّم ألمانيا بالصكوك الملزمة دوليا مثل معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها أساسا سليما لسياساتها المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأخبار السارة أن يتوخى الهدف ١٦,٤ من أهداف التنمية المستدامة حدوث انخفاض كبير في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وقد شدد وزير خارجية ألمانيا، شتاينماير، على أهمية هذه المسألة هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي. ونحن نولى أهمية كبرى للمبادرة المشتركة من جانب مجموعة السبعة والاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تحسين تنسيق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل. ومن شأن هذه المبادرة أن تعزز مساعدتنا لهذه المنطقة التي تضررت بشدة من جراء أنواع الأسلحة هذه.

وأود أن أتناول مسألة ناشئة وعلى قدر كبير من الأهمية - ألا وهي منظومات الأسلحة المستقلة الفتاكة. وبالنظر إلى سرعة التقدم التكنولوجي، فقد حان الوقت لأخذ هذه المسألة على محمل الجد. وهناك تفاهم مشترك على أنه لا ينبغي السماح

إجرائها في منتديات أخرى أيضا. وعلاوة على ذلك، تتيح لنا الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي الفرصة لزيادة المعارف وتطوير المهارات اللازمة للتحقق من نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

وترحب ألمانيا بالمناقشة بشأن الآثار الإنسانية الكارثية التي تسببها تفجيرات الأسلحة النووية. وقد ذكرتنا المؤتمرات الثلاثة المعقودة في أوسلو وناياريت وفيينا - مثلما فعلت مناسبة إحياء ذكرى هيروشيما وناغازاكي - بالأسباب العديدة التي تدعو إلى عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى بتاتا. وفي الوقت نفسه، فإنه ليس معقولا أن نتوقع أنه يمكن إحراز التقدم في نزع السلاح النووي دون إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإن للمناقشة بشأن الأسلحة النووية جانبا إنسانيا، بل وبعدا أمنيا واضحا لا يمكن تجاهله. وعلينا الاستفادة من كل الفرص المتاحة لاستئناف الحوار والمشاركة بصورة بناءة. ويمكن تحقيق ذلك، بطرق عدة من بينها، إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية وشامل لذلك الغرض.

وتعرب ألمانيا عن تقديرها العميق لعمل المجتمع الدولي في النهوض بالتحقق من القضاء على الأسلحة الكيميائية.

ويمثل استخدام غاز الكلور بصورة منتظمة ومتكررة بوصفه سلاحا كيميائيا في سوريا - على النحو الذي أبلغت عنه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - حرقا واضحا للاتفاقية وللقانون الدولي، ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية الكارثية للشعب السوري. وعليه، ترحب ألمانيا بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع بإنشاء آلية مشتركة للتحقيق بغية تحديد المتورطين في استخدام المواد الكيميائية بوصفها سلاحا. وستؤدي ألمانيا دورها لكفالة تولى الآلية عملها الهام بأسرع ما يمكن عبر تقديم التبرعات المالية والخبرة الفنية اللازمة لها.

وتمثل التناقضات في إعلان سوريا بشأن برنامج أسلحتها الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية سببا رئيسيا

تشريعاتها المحلية كي تتمكن من التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وبالنظر إلى قلق المجتمع الدولي إزاء إنتاج الأسلحة الصغيرة والصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير شرعية، علاوة على تكديسها المفرط وانتشارها بطريقة غير خاضعة للمراقبة في مناطق عديدة من العالم، تكرر بيرو التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن ندرك أن الاتجار بالأسلحة ونقلها يعزز كثيرا الأنشطة غير الشرعية الأخرى التي تقوّض القانون الدولي والحوكمة، علاوة على تهديد الوجود السلمي والأمن لمواطنينا. وعليه، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ هذه الصكوك وبالتعاون على وضع وتنفيذ القواعد والآليات ذات الصلة لأجل مكافحة هذه الآفة.

ويرحب وفد بلدي بالمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في دوبروفنيك بكرواتيا. وبالنسبة لبلدي، فإن الذخائر العنقودية تعدّ مسألة ذات أولوية قصوى، بالنظر إلى أثرها العشوائي على السكان المدنيين، وهي تؤدي أيضا إلى تفاقم الفقر والحد من تنمية القدرات المحلية والوطنية. وقدمت بيرو، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، تقريرها الأول عن تدابير الشفافية الذي يغطي الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. وتواصل بيرو التنسيق مع التعاون الدولي الترويجي على إمكانية حصول بيرو على مساعدة تقنية في مجال تدمير الذخائر العنقودية.

ويعدّ نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي، ما دام هدفنا الرئيسي هو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وفي ذلك السياق، ما تزال بيرو متمسكة بموقفها الثابت المؤيد للتنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار

للآلات أن تتخذ القرارات المتعلقة بحياة البشر وموتهم دون تدخل بشري. وألمانيا على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤوليات إضافية لإجراء المزيد من المناقشات في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أبدي ملاحظة فيما يتعلق بالجانب الإلكتروني: حيث تؤمن ألمانيا إيمانا راسخا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد أهمية في حالات النزاع، وقد أصبحت بالفعل عاملا هاما في الأمن الدولي. ومن شأن الاتفاق على مجموعة من تدابير الشفافية وبناء الثقة وإنشاء آليات في حالة شن هجوم إلكتروني أن يكون السبيل القويم للمضي قدما في مواجهة هذا الخطر. وستواصل ألمانيا المشاركة بنشاط في هذا المجال.

**السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** بداية أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياحنا لترؤسكم أعمال اللجنة الأولى، وأعرب أيضا عن إشادتنا بأعضاء المكتب الآخرين والأمانة العامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي والتزامه في السعي إلى بلوغ نتيجة ناجحة في أعمال اللجنة.

وتؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر (A/C.1/70/PV.2).

وبوصفها بلدا محبا للسلام، فإن بيرو طرف في النظم الدولية المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار. وأرحب في ذلك السياق بنتائج المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في آب/أغسطس في المكسيك، حيث اختيرت مدينة جنيف، بتوافق الآراء، مقرا للأمانة وعُيّن أول رئيس لها أيضا. وهذا صك هام للغاية بالنسبة لبلدي، لأنه سيمكّن من تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبيرو حاليا دولة موقعة على المعاهدة، وهي تواصل تحديث

تلاتيلولكو. وبالنسبة لبيرو، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل أداة أساسية في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيض التدريجي للأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي. وعليه، نرحب بمواصلة إحراز التقدم نحو إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك. وتدعو بيرو إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ في الوقت المناسب. وهي تواصل الالتزام بتعهداتها الإنساني إدراكا منها للعواقب الخطيرة على وجود البشرية نفسها التي يمكن أن تترتب عن إجراء التجارب النووية وتطوير الأسلحة. ونعرب عن رغبتنا وإرادتنا السياسية للحيلولة دون تكرار الحالات الناجمة عن التجارب النووية أو استعمال هذه الأسلحة.

فيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يرى وفدي أن تنشيط مؤتمر نزع السلاح مسألة ذات أولوية، لأن ذلك المحفل ينبغي أن يكون الهيئة التفاوضية الرئيسية لقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. ويقلقنا بشدة عدم تمكن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يعالج بنوده بصورة جوهرية. ونحث كل الأعضاء على إبداء إرادة سياسية أكبر لكفالة بدء العمل الفني من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن. ويقدر بلدي أيضا الجهود التي بذلها السفير فودي سيك، ممثل السنغال، رئيس لجنة نزع السلاح خلال عام ٢٠١٥، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال اللجنة لدورة مدتها ثلاث سنوات.

وبيرو مقتنعة أنه، من خلال التدابير الفعالة لبناء الثقة، تستطيع الدول أن تتحرك صوب التكامل وتعزيز آليات التعاون واتخاذ تدابير من شأنها أن تسمح لنا بمواجهة الفقر المدقع وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي على نحو عاجل. ولذلك، لا بد من مواصلة النهوض على كافة المستويات ببيئة تفضي إلى تحديد الأسلحة والحد من الأسلحة التقليدية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يسمح لكل دولة بتخصيص المزيد من الموارد لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

الأسلحة النووية، وتؤكد أهمية تحقيق عالمية ذلك الصك. وبالتالي، فإنها تحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، والمضي قدما صوب القضاء التام على تلك الأسلحة.

ونشعر بخيبة أمل عميقة إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير، ما أعاق في نهاية المطاف اعتماد مشروع الوثيقة الختامية. ومع ذلك، لم يلبّ مشروع الوثيقة الختامية بشأن نزع السلاح النووي التي تم تعميمها في الساعات الأخيرة من المؤتمر التوقعات المرجوة منه. وينبغي أن يكون فشل المؤتمر بمثابة دفعة جديدة للذين يؤمنون منا حقا بضرورة الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء عليها في الوقت المناسب لكي نبجدد جهودنا الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

وتدعو بيرو إلى تعميم النظم التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وأشيد في ذلك الصدد، بالعمل العظيم الذي ما فتئت تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وبيرو طرف أيضا في جميع الصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تشكل إحدى ركائز سياستنا الخارجية وتجسد عزم بلدي الأكيد على تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق نزع السلاح العام الكامل. وقد جعل هذا الموقف الثابت بيرو إحدى أوائل الدول التي صدّقت على معاهدة حظر التجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أي بعد ما يزيد قليلا على عام واحد على اعتمادها من قبل الجمعية العامة، وهي الثانية أيضا التي نفذتها من بين دول المرفق الثاني.

وكانت بيرو أيضا من الدول الداعية إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم بموجب معاهدة

وفي هذا العام، سيتولى بلدي مرة أخرى تيسير مشروع القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره في ليما عاصمة بيرو. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على الدور المهم للمركز الإقليمي ودعمه إذ يسهم مع دول المنطقة في تحقيق تقدم بشأن عدد من مبادرات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، التي تشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة.

ويبقى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية بالنسبة لهولندا. ويسرنا أيما سرور أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أصدر تقريراً جرى إقراره بتوافق آراء واسع النطاق. والخطوة المنطقية التالية هي بدء المفاوضات، ويفضل أن يكون ذلك في مؤتمر نزع السلاح. مع ذلك، ولأن الموقف السياسي الحالي لا يسمح ببدء المفاوضات، علينا أن نستمر في تحضيراتنا على أساس الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها التقرير داخل نطاق مؤتمر نزع السلاح وخارجه على السواء.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل بالنسبة لنا بمثابة حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح ولا تزال تستحق كامل دعمنا. وإننا نأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي المعقود في وقت سابق من هذا العام، خاصة وقد كنا نعتقد أننا نؤشك على التوصل إلى اتفاق. إلا أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لا يعني فشل معاهدة عدم الانتشار النووي. وكسبيل للمضي قدماً، يمكننا الاستمرار في البناء على خطة العمل لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وبالأخص على تلك التدابير التي ما زال يتعين تنفيذها. وينبغي النظر أيضاً في استخدام الأجزاء ذات الصلة من وثيقة المؤتمر الاستعراضي على الأقل كمرجع لعملنا التالي.

وكما يرد في تقرير الأمين العام (A/70/138)، الذي ترحب به بيرو، يواصل المركز برنامجه لتقديم المساعدة إلى منطقة البحر الكاريبي من أجل التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبيرو ممتنة للدول المساهمة في المركز دعماً لعمله وبرنامجه أنشطته في جميع أنحاء المنطقة، وتدعو كل البلدان إلى مواصلة التبرع بسخاء. وبيرو تقدر العمل الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح في مقاره المختلفة. ونود أن نبرز على وجه الخصوص الدفعة الجديدة التي حظي بها مقر المكتب في فيينا، حيث يعمل بلدي، إلى جانب دول أخرى، على تطوير مشاريع لتعزيز التدابير التي تسهم في نزع السلاح.

وأخيراً، أود أن أختتم هذا البيان بالتأكيد مجدداً على التزام بيرو الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة. ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا في عمل اللجنة، ومقتنعون بأن إنجازاتنا هنا ستسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

**السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):**  
بداية، أود أن أهنيكم، سيدي، وأعضاء المكتب على توليكم قيادة اللجنة. ولن آت مجدداً إن قلت لكم إنه يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل لوفدي.

لقد كان الاتفاق بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة و٣ وإيران بشأن خطة العمل المشتركة الشاملة (انظر

وبغية الحد من المخاطر المترتبة على عدم كفاية الأمن داخل المجال الإلكتروني، هناك العديد من المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تسهم في زيادة الشفافية والثقة والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. وتدابير بناء الثقة تلك تكتسي أهمية فائقة. وهولندا مهتمة بالمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالفضاء الإلكتروني لمواصلة تعزيز تلك التدابير لبناء الثقة.

لقد تمخضت المناقشات التي استمرت عامين بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل عن إجابات لبعض الأسئلة، ولكن تبقى أسئلة أخرى. وينبغي لنا تعميق فهمنا لما نقصده بالضبط بـ "التحكم الإنساني الهادف" في هذه المناقشة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لنقل مناقشاتنا خطوة واحدة إلى الأمام. ففي الاجتماع القادم للدول الأطراف، سنؤيد إنشاء فريق للخبراء الحكوميين يمكنه الخروج بتوصيات لاتخاذ مزيد من الخطوات التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار في المؤتمر الاستعراضي للعام المقبل.

ونحن نولي أهمية لمسألة الطائرات بدون طيار. فالمركبات الجوية المسلحة بدون طيار في حد ذاتها ليست أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي. وتطبق عليها القواعد الحالية والقائمة، وليس هناك ما يدعو إلى اعتبار الإطار القانوني الدولي القائم غير كاف لتنظيم استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار. ومع ذلك، هناك مسائل عامة في القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام القوة ونشر الأسلحة تحتاج إلى مزيد من التوضيح، ولا بد لنا من بدء حوار بشأن تلك القضايا. ومن المهم احترام القوانين القائمة والشفافية فيما يتعلق باستخدام الطائرات بدون طيار، ولذلك، فإن هولندا ستبقى ملتزمة بإجراء حوار مفتوح حول هذه المسألة.

أما فيما يتعلق بالفضاء، فيولى اهتمام كبير سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في دورة اللجنة الأولى هذه، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والمناقشات التي جرت في

لقد أحرزنا تقدماً لا بأس به في أعقاب بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن ننظر إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في كانون، المكسيك، باعتباره نجاحاً. فقد جرى تناول العديد من المسائل الإجرائية والمالية في ذلك المؤتمر، الأمر الذي سمح ببداية قوية لتلك المعاهدة الهامة. ونشكر المكسيك على استضافة ذلك الاجتماع. وقد آن الأوان للبدء بتطبيق معيار تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية الذي حددته المعاهدة.

وكان المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في دوبروفنيك، كرواتيا، نجاحاً أيضاً، ونشكر كرواتيا لاستضافة الاجتماع. والإعلان السياسي الذي اعتمد في دوبروفنيك يؤكد أن الذخائر العنقودية ينبغي أن تصبح شيئاً من الماضي. وخطة عمل دوبروفنيك ترسم خريطة طريق مفصلة واستشراعية للسنوات الخمس المقبلة وتشتمل على معايير محددة لتنفيذها. وخطة العمل تلك أساس جيد للعمل من خلاله لرئاسة اتفاقية الذخائر العنقودية. ويظل التحدي الرئيسي لتلك الاتفاقية متمثلاً في تعزيز مبدأ عدم استخدام الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير الأخيرة بشأن استخدام الذخائر العنقودية في سوريا واليمن وأوكرانيا. والتحدي الآخر لاتفاقية الذخائر العنقودية هو مواصلة تحقيق عالميتها. لذلك، نرحب ترحيباً حاراً بقرار هذا العام بشأن الذخائر العنقودية.

إن الفضاء الإلكتروني يمكن أن تستخدمه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لتهديد الأمن الدولي. لذلك، فإن أمن الفضاء الحاسوبي وتعزيز السلم والاستقرار الدوليين في الفضاء الإلكتروني أمر أساسي. ومن أجل ذلك، نظمت هولندا المؤتمر العالمي المعني بالفضاء الافتراضي في وقت سابق من هذا العام. وينبغي النظر في أمن الفضاء الحاسوبي بالترادف مع مواضيع مثل الحرية وإمكانات النمو الاقتصادي إلكترونياً.

من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، إعمالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وانسجاماً مع نص الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦.

وليبيا تدعو إلى تنفيذ جميع بنود القرار ٣٢/٦٨، المعنون "متابعة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، الذي ينص على التبكير ببدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، والاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بترع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

كما تعرب ليبيا عن قلقها العميق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وعواقبها التدميرية الهائلة ذات الطابع العشوائي، وعدم وجود دولة أو هيئة دولية قادرة على مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية الفورية الناجمة عن تفجير سلاح نووي أو تقديم المساعدة الكافية للضحايا. وتؤكد ليبيا دعمها لتعهد فيينا، المسمى "التعهد الإنساني" الذي انضمت إليه حتى الآن ١١٣ دولة، من بينها ليبيا. وتدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليه.

وتبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ومن هذا المنطلق، تجدد ليبيا الالتزام الكامل بتنفيذ المعاهدة بركائزها الثلاث المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد ليبيا على الحق غير القابل للتصرف للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. كما تؤكد ليبيا أهمية الدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها، وتؤيد تعزيز فعاليته.

مؤتمر نزع السلاح مؤخراً أكدت مرة أخرى أن تلك مشكلة حادة تتطلب حلاً سريعاً إذ ينشط المزيد والمزيد من الأطراف الفاعلة في الفضاء الخارجي. وعلى المدى الطويل، ترى هولندا أن ثمة مزايا في إبرام معاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ولكن التفاوض على معاهدة يستغرق وقتاً طويلاً، في حين نعتقد أننا يجب أن نعمل الآن. وعليه، فإن منطلقنا يمكن أن يتمثل في مدونة لقواعد السلوك، حيث يمكن تطبيقها على الفور. والاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه بشأن مدونة لقواعد السلوك تحت الرئاسة المقتردة للسيد سيرجيو ماركيزيو، ممثل إيطاليا، يمكن أن تكون أساساً لمواصلة العمل.

**السيد الدباشي (ليبيا):** السيد الرئيس، يسعدني أن أراكم تتراأسون هذه الجلسة، وأهنتكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. وأنا واثق من أن ما تتمتعون به من حكمة وخبرة سيقودان أعمال هذه اللجنة إلى أفضل النتائج.

تؤكد ليبيا من جديد احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بترع السلاح، ولا سيما تلك المتعلقة بترع أسلحة الدمار الشامل التي صدقت عليها. وهي تدعم كل جهد دولي لتهيئة مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل في كل مكان. كما أن ليبيا عاقدة العزم على النظر في بعض الصكوك الدولية الخاصة بترع السلاح التي لم تنضم إليها في إطار مقتضيات أمنها الوطني لاتخاذ الموقف المناسب بشأنها.

ولا يمكن ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلا من خلال التخلص الكامل من تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، نذكر بتخلي ليبيا عن برامج سلاحها النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠٠٣. ونأمل أن تقتدي جميع الدول بما قامت به ليبيا وبعض الدول الأخرى في هذا الخصوص. وتدعو ليبيا إلى العمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية

السلاح الذي يشهد جموداً بسبب غياب الإرادة السياسية، للأسف. وتؤكد بلادي على الدعوة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي من خلال البت في مشروع معاهدة الأسلحة النووية واستئناف التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية والتخلص من مخزونها وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية. يمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

كما نود التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الجهاز التداولي الوحيد المتخصص بتقديم توصيات بخصوص مواضيع نزع السلاح. ونعرب عن القلق إزاء حالة الجمود الذي تعانیه الهيئة منذ ١٥ عاماً.

أخيراً، تؤكد ليبيا على ضرورة إبعاد الفضاء الخارجي عن التسلح، وضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك تتعلق بهذا الأمر. ونأمل أن يتم ذلك قريباً.

**السيد مانونغي** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي، في مقعد الرئاسة وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين تكلموا قبلي في الثناء عليكم وعلى أعضاء المكتب الآخرين لانتخابكم عن جدارة. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة.

وأريد أيضاً أن أعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما من ممثل نيجيريا وممثل إندونيسيا بالنيابة عن كل من المجموعة الأفريقية وحرارة عدم الانحياز على التوالي (انظر A/C.1/70/PV.2)، وأود تكملتهما بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

توفر هذه المناقشة العامة فرصة فريدة للتأمل في العمل الجماعي الذي اضطلعنا به على مدى العقود السبعة الماضية من

ومن المؤسف أنه على الرغم من السعي الحثيث لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، فإن خيبة أمل كبيرة قد أعقبت مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ بسبب عدم توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء ولم تصدر عنه وثيقة ختامية نتيجة للخلاف بشأن منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية شرط لا غنى عنه للاستقرار في المنطقة. كما أنه يعتبر أساساً لبناء الثقة. وعليه، فإن ليبيا تطالب بضرورة التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وإخضاع جميع المنشآت النووية للرقابة والتفتيش الدوليين، وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦.

إن العمل على تخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل هو السبيل الوحيد لإقامة نظام عالمي أكثر أمناً. وفي هذا الإطار، نفذت بلادي التزاماتها بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حسب الخطة المحددة، وقامت بتدمير جميع أسلحتها الكيميائية. كما وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة انطلاقاً من موقفها الراسخ لدعم وضع معايير دولية مشتركة تضمن عدم تسرب الأسلحة التقليدية بطرق غير مشروعة إلى مناطق النزاعات في العالم، وخاصة في أفريقيا. وتشدد ليبيا في هذا المجال على ضرورة احترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي، كحق الدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها، والحق في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. وتود ليبيا التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه وضرورة مواصلة البناء على ما تم تحقيقه من نتائج في سبيل تنفيذ البرنامج.

لقد باتت الحاجة ملحة لتفعيل الآليات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتزع السلاح، وفي مقدمتها مؤتمر نزع

إن الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ولذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير في بدء المحادثات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن ذلك سيكون إسهاماً مفيداً في السلم والأمن الإقليميين والعالميين. كما يجب علينا ألا ندخر جهداً في منع الجهات من غير الدول من حيازة واستخدام أي أسلحة للدمار الشامل. وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أمر أساسي في هذا الصدد.

ونود أن نشدد على أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي. وهي تؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة وتساعد على تهيئة بيئة ملائمة للتعاون في المجال النووي. ونرى أن من المهم أن تُنفذ الضمانات دون المساس بحقوق الدول الأطراف والمزايا المنصوص عليها في المادة الرابعة من المعاهدة، بما في ذلك الحق في إجراء بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية.

ونرحب بدور الوكالة الهام في ضمان الأمان والأمن النوويين. وفي حين أن هذا العمل مهم في درء الكوارث النووية، على النحو الذي شوهد في تشيرنوبيل وفوكوشيما دايتشي، فإنه ينبغي ألا يُستخدم أبداً كذريعة لإنكار حقوق الدول الأطراف في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وفي إطار معالجة التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يجب ألا ننسى أن الأسلحة التقليدية اليوم، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي التي تسبب الخراب والمعاناة الجماعية للناس في جميع أنحاء العالم. وقد أشار الأمين العام السابق كوفي عنان ذات مرة إلى ما يلي:

”إن عدد المقتولين بالأسلحة الصغيرة يتجاوز بكثير عدد المقتولين بجميع نظم الأسلحة الأخرى

وجود الأمم المتحدة في مجالات نزع السلاح والأمن الدولي. كما تتيح لنا فرصة لتجديد الالتزام بالتطلعات النبيلة المتمثلة في نزع السلاح العام الكامل والرقابة الدولية الفعالة، إذ نعلم جيداً أننا على الرغم من تجنب حرب عالمية كبرى، فقد شهدنا نزاعات أكثر من اللازم بكثير، تسببت في معاناة غاشمة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب الوفاء بالالتزام بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وكذلك بالتعهد بتزع الأسلحة النووية بصورة كاملة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً. وهذه هي الشروط الأساسية لتحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة.

وبالنسبة لنا، فمما يبعث على القلق الشديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها ممن يملك الأسلحة النووية، وبدلاً من تقليص ترساناتها لتحقيق القضاء التام عليها على النحو المتوخى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تقوم بتحديثها وتحسينها وتجديدها. والأسوأ من ذلك بكثير هو أن وجود الأسلحة النووية، بدلاً من أن يردع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لم يعمل إلا على حفزها للحصول عليها. وقد أدت هذه الحالة إلى سباق تسلح غير مرغوب، يمثل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. وعلى الرغم من أن سبعة عقود انقضت، لا تزال أهوال العواقب الإنسانية للتفجيرين النوويين في هيروشيما وناغازاكي حية في أذهاننا. وثمة خطر من أن تصبح مقولة ”لن يتكرر ذلك أبداً“ شعاراً فارغاً.

ومن الضروري، بالتالي، أن تظل إزالة الأسلحة النووية وما يتصل بها من تكنولوجيات أولوية عليا. وتلك هي الضمانة الوحيدة لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وبالمثل، يجب أن نبذل جميع الجهود الرامية إلى إيجاد طريقة شاملة للقضاء على هذه الأسلحة، بما في ذلك عن طريق الاتفاق على صك دولي ملزم قانوناً لحظرها. وريثما يتم القضاء التام عليها، فمن العدل أن نطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم ضمانات أمن سلبية غير مشروطة للدول غير الحائزة لها.

مكان ما، لا يزال بلايين من الناس عالقين في شرك الفقر المدقع ومئات الآلاف من الأطفال يموتون من الجوع وسوء التغذية الحاد، ويظلون يفتقرون إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

لا البنادق ولا الرصاص ستجلب حياة كريمة لجميع البشرية، كما هي التطلعات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ولا الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ستضمن السلم والأمن العالميين، ولن تقرّبنا الكلمات ولا الإعلانات أو القرارات من هدف نزع السلاح العام والكامل. ولن يوصلنا إلى ذلك إلا الإجراءات الحازمة والأهداف الواضحة والإرادة السياسية القوية. يجب علينا أن نستجمع ما يلزم من القوة والشجاعة وأن نلتزم بالعمل. وستضطلع تترانيا بدورها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يريدون الكلام ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق والمداخلة الثانية تقتصر على خمس دقائق.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، وأودّ أن أعلمكم بأن وفد بلدي يتطلع إلى العمل معكم ومع فريقكم لدى اضطلاعكم بمهامكم. طلبت أخذ الكلمة لأمارس حقي في الرد على بعض الملاحظات التي أبدتها في وقت سابق ممثل الاتحاد الروسي.

أولاً، فيما يتعلق بالانتهاكات الأمريكية لما يسمى بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، أودّ أن أقول إن روسيا، على العكس، هي التي تنتهك المعاهدة. وأودّ أن أذكر أن الولايات المتحدة أعلنت في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ أن الاتحاد الروسي ينتهك التزاماته بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى - وتحديد ما تقرر بأن الاتحاد الروسي ينتهك التزامات المعاهدة بعدم حيازة أو إنتاج أو اختبار إطلاق القذائف

- ويتجاوز بكثير في معظم السنوات عدد المقتولين بالقبليتين النوويتين اللتين دمرتا هيروشيما وناغازاكي. ويمكن في الواقع وصف الأسلحة الصغيرة بأنها 'أسلحة دمار شامل' بالنظر إلى ما تسبب فيه من مجازر. (A/54/2000، الفقرة ٢٣٨)

وتنق تماماً مع هذه الملاحظة المثيرة للقلق. وفي الواقع، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها تغرق العديد من البلدان والقارات؛ وتقع في الأيدي الخطأ؛ وتؤدي إلى تفاقم النزاعات؛ وتقوض التنمية؛ وتعطل الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة؛ وتقلص من تمتع الشعوب بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، فإننا ندعم برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن أيضاً من الموقعين على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي الصك الوحيد الملزم قانوناً لتنظيم الاتجار بالأسلحة بين البلدان. ويتحتم علينا مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر ومنع تسريبها إلى أشخاص أو جماعات غير مأذون لهم. ويجب علينا أن نواصل تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان وسم وتعقب الأسلحة والذخائر على النحو السليم، ويجب علينا تعزيز التعاون لتحقيق هذا الهدف. وتضطلع تترانيا بهذه التدابير وتشعر بالامتنان للمساعدة التي تلقاها، بما في ذلك من خلال المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة.

وفي الختام، أودّ أن أشدد على الصلة التي لا تنفصم بين نزع السلاح والسلام والأمن والتنمية. فلا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة التحويلية إذا واصلنا الإنفاق العسكري المفرط، الذي يقدر بنحو ١,٧ تريليون دولار سنوياً.

وللأسف، بينما تصدأ الأسلحة والذخائر ويتراكم عليها الغبار في المستودعات، أو تجري مقايضتها بالماس والذهب في

نفعل ذلك. وذلك سيكون باهظ التكلفة وسيكون صعباً جداً من منظور تقني. ولم تعد عقلية الحرب الباردة بشأن نظم الدفاع بالقذائف التسيارية صالحة. والقدرات المحدودة للدفاع بالقذائف التسيارية تعجز عن تهديد القوات النووية الاستراتيجية لروسيا ولا تمثل تهديداً للاستقرار الاستراتيجي.

وقال الرئيس أوباما مراراً منذ عام ٢٠٠٩ إن النهج الأوروبي التكميلي التدريجي لمنظومة القذائف ضروري لحماية الولايات المتحدة وحلفائنا من التهديد الذي تشكله القذائف التسيارية من خارج المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وقد أوضحت منظمة حلف شمال الأطلسي مراراً وتكراراً أن نظام الدفاع ضد القذائف لا يتعلق بأي بلد بعينه، بل إزاء الخطر الذي يمثله الانتشار بصورة أعم. وفي الواقع، حصل أكثر من ٣٠ بلداً أو يحاول الحصول على تكنولوجيا القذائف التسيارية. ودعوي أكن واضحاً - سنواصل المضي قدماً في تنفيذ النهج الأوروبي التكميلي التدريجي في أوروبا.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة لا تشعر بالقلق إزاء الأثر المترتب على الاستقرار الاستراتيجي لنشر روسيا ٦٨ وحدة لاعتراض القذائف في منظومة موسكو للقذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ ف ٦٨ من وحدات الاعتراض تزيد ب ٢٤ عما كنا نخطط لنشره. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا صريحة إزاء إعلان أن نظام موسكو للقذائف المضادة للقذائف التسيارية قد وضع خصيصاً ضد الولايات المتحدة وتقوم روسيا، وشأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة، بتحديث راداراتها ووحداتها الخاصة بالاعتراض كجزء من نظامها. بيد أنها لم تشر شواغل في الولايات المتحدة إزاء الاستقرار الاستراتيجي. وعلى مدى الإدارات المتعددة، قدمت الولايات المتحدة عدداً من المقترحات للتعاون بشأن الدفاع المضاد للقذائف. وقد رفضت روسيا الأخذ بأي من هذه المقترحات.

الانسيابية المنطلقة من البر. بمدى بين ٥٠٠ و ٥٥٠٠ كيلومتر أو حيازة أو إنتاج منصات إطلاق تلك القذائف. وهذه مسألة بالغة الخطورة. وتكرر التوصل إلى عدم الامتثال الروسي في نسخة تقرير الامتثال لعام ٢٠١٥. وتلتزم الولايات المتحدة بضمان بقاء المعاهدة وتشجع روسيا على العودة إلى الامتثال للالتزامات. بموجبها، وإزالة جميع الأصناف المحظورة على نحو يمكن التحقق منه.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية مما يسمى بخطط الولايات المتحدة لتحديث الأسلحة النووية في أوروبا، فقد عولجت هذه المسألة معالجة كاملة عند التفاوض بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد جرى توضيح الترتيبات المتعلقة بأمكن وضع الأسلحة لجميع الوفود وجرى إعلانها. ولم تعترض روسيا. إن نشر الأسلحة النووية على أراضي حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي أمر يتسق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه الأسلحة تظل خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة ولا يتم نقلها. وعلى النحو المبين في تقرير استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠، فإن برامج تمديد عمر تصميمات الرؤوس الحربية الموجودة تعمل لتعزيز التزام الولايات المتحدة بأنها لن تطور رؤوساً حربية نووية جديدة، أو تسعى إلى بعثات عسكرية جديدة أو توفر قدرات عسكرية جديدة. وقد قامت الولايات المتحدة بخفض أسلحتها النووية غير الاستراتيجية بأكثر من ٩٠ في المائة منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، بينما تواصل روسيا الاحتفاظ بمخزونات أكبر بكثير من تلك الأسلحة.

أما المسألة الثالثة التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي فقد كانت بشأن كون الدفاعات بالقذائف أمر مزعزع للاستقرار. ومع التركيز على الشفافية وبناء الثقة، أوضحنا أنه ما من شيء تقوم به الولايات المتحدة فيما يتعلق بخططنا للدفاع بالقذائف يقوض الأمن الدولي. ولن يكون في مصلحتنا أن

ومن السخف أيضاً الاستماع إليه يتحدّث عن التزام إسرائيل بهدف إيجاد بيئة سلمية في المنطقة، لا سيما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، في حين أن الحقيقة الجلية هي أن إسرائيل ليست عضواً في أي من الاتفاقيات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإسرائيل هي الوحيدة الحائزة لهذه الأنواع من الأسلحة في المنطقة. وستتطرق بعثة بلدي ثانية إلى انتهاكات إسرائيل المتكررة لتلك الاتفاقيات خلال المناقشة المواضيعية للجنة الأولى.

**السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
شأني شأن زميلي الأمريكي، أود بدوري أن أستفيد من الحق في الرد.

ليس سرا أن لدى روسيا والولايات المتحدة بعض الادعاءات ضد بعضهما البعض فيما يتعلق بانتهاكات معاهدة اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى. فتلك حقيقة مؤسفة، ولكنني أعتقد أن هناك فرقا رئيسيا بين البلدين بشأن هذه المسألة.

إننا نؤسس بياناتنا، عندما نتحدث عن الانتهاكات الأمريكية، على عدد كبير من الحقائق والحجج. ويتفق العديد من الخبراء الأمريكيين المتخصصين في هذا الموضوع، مع الرأي القائل بأن نشر نظم إطلاق قذائف من طراز MK-41 في الميدان، من شأنه أن يشكل انتهاكا لهذه المعاهدة. وفيما يتعلق بالالتزامات الأمريكية، الموجهة ضد الاتحاد الروسي، فإن أي منها لا يستند إلى حقائق. وترمي في مجملها إلى إثارة الجدل. وهذا هو الفرق الرئيسي في نهج بلدينا.

أما بالنسبة لمشروع الدفاع باستخدام القذائف في أوروبا، فإن الولايات المتحدة دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رغم أنها تقع في القارة الأمريكية الشمالية. وتتمثل إحدى الوثائق الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مدونة لقواعد السلوك العسكري والسياسي، ويتجلى

ونقطة الأخيرة هي أن جهود الولايات المتحدة والتزامها بتعزيز نزع السلاح النووي معروفة جيدا، ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف المهتمة بمجدول أعمال إيجابي لنزع السلاح وإلى عمل ذلك بطريقة مفتوحة وشفافة.

**السيد ابراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة، وأود أن أهنئكم على رئاسة هذه الدورة للجنة الأولى.

أود أن أشير إلى الادعاءات الباطلة المتعلقة ببلدي المذكورة في البيان الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي. إن سورية عضو كامل العضوية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي ملتزمة التزاماً كاملاً باتفاقية الأسلحة الكيميائية وما تنص عليه من أحكام. وتدين سورية بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الاستخدام المروع لهذه الأسلحة من قبل الجماعات الإرهابية ضد المدنيين والجنود السوريين.

ومن السخف أن نستمع إلى ممثل النظام الإسرائيلي يتحدث زوراً عن قلق إسرائيل على السلم والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط وفي العالم. ومن السخف أن نستمع إلى ادعائه بشأن الشواغل إزاء توسع المنظمات الإرهابية في المنطقة، بينما نعرف جميعاً بزواج المصلحة بين إسرائيل وهذه المجموعات الإرهابية في سورية. إن الدعم الإسرائيلي لمختلف الجماعات الإرهابية في بلدي، بما في ذلك جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، في الجولان السوري المحتل بصورة أساسية، لم يقتصر على علاج هؤلاء الإرهابيين في المستشفيات الإسرائيلية ثم إعادتهم لاحقاً إلى سورية لمواصلة جرائمهم. فإسرائيل تساعد هذه الجماعات الإرهابية لوجستياً عن طريق تقديم الدعم العسكري إليها. ويتضح هذا الدعم في الاعتداءات العسكرية المتكررة التي ترتكبها إسرائيل ضد الأراضي السورية لمساعدة تلك الجماعات الإرهابية في الحفاظ على سيطرتها على المناطق والتوسع في سورية.

الحقائق. إنه يدعي بأن حقائقه هي الحقائق. حسنا، لقد حاولنا إجراء مناقشات مع الاتحاد الروسي بشأن مسألة الدفاع باستخدام القذائف التسيارية، وكما ذكرت في بياني، لم يكن الاتحاد الروسي على استعداد للقيام بذلك. وفيما يخص الاتهام المتعلق بالدفاع باستخدام القذائف في أوروبا، فقد قلنا بشكل واضح للغاية، وأثرنا هذه النقطة مع أصدقائنا الروس والمتمثلة في أننا لا نزال نواجه تحديات خطيرة للغاية، على صعيد القذائف التسيارية، وسنواصل المضي قدما بخططنا للدفاع عن أنفسنا وحلفائنا في مواجهة تهديد القذائف التسيارية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الالتزام السياسي المنصوص عليه في هذه الوثيقة في المبدأ المتعلق بضرورة عدم تعزيز الدول أمنها على حساب أمن دول أخرى. لكن، في حالة الدفاع باستخدام القذائف في أوروبا، فإن ذلك ما يحدث بالضبط. حيث تعزز الولايات المتحدة أمنها على حساب أمن الاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن الرئيس أوباما قال بوضوح في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، في براغ، إنه في حال زوال التهديد الإيراني، ستزول أيضا دواعي نشر نظام دفاع باستخدام القذائف في أوروبا. إن التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني، إذا كان موجودا من الأصل، قد زال تماما بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، لا تزال خطط الولايات المتحدة بدون تغيير، وهذا ما قلته بالضبط في بياني، وأكدته زميلي الأمريكي.

أخيرا، أود الإشارة إلى نقطة أخيرة بشأن التشارك النووية. حيث أشار ممثل الولايات المتحدة إلى حقيقة أنه في إحدى المراحل، يفترض أنه جرى التوصل إلى اتفاق لا يحظر بموجبه التشارك النووي. ولا علم لنا بأي اتفاق من هذا القبيل. لقد بحثنا في محفوظاتنا الدبلوماسية بحثا عن ما يؤكد هذا التصريح، لكننا لم نجد شيئا. علاوة على ذلك، سنصل إلى نفس النتيجة من خلال الاطلاع على وثائق أمريكية رفعت عنها السرية مؤخرا. لم يرم أي اتفاق من أي نوع بشأن التشارك النووي في الستينات. ولدنا من الأسباب ما يدعونا إلى تأكيد أن هذه الممارسة تنتهك المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتفق العديد من بلدان حركة عدم الانحياز مع هذا الموقف. ولديها من الأسباب ما يدعوها لتشاطر هذا الرأي.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. اسمحوا لي أن أقول ردا على اتهامات الاتحاد الروسي للولايات المتحدة بأنها تثير الجدل بشأن تلك المسائل. إن الاتحاد الروسي لا يحتكر